



PROVISIONAL

A/34/PV.11  
27 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقرر في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
ثم : السيد شاهي ( باكستان )  
نائب الرئيس ( )

— خطاب سعادة السيد خوسيه لويس بورتيو ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة المكسيكية

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

ألقيت الكلمات من :

السيد غينشر ( جمهورية ألمانيا الاتحادية )

السيد فوجتازيك ( بولندا )

السيد هان نياندونغ ( الصين ) \*

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إرسالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤

خطاب سعادة السيد خوسيه لوبيس بورتيو ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة المكسيكية

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) . سوف تستمع الجمعية العامة صباح اليوم الى

خطاب سعادة السيد خوسيه لوبيس بورتيو ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة المكسيكية .

اصطحب سعادة السيد خوسيه لوبيس بورتيو ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة المكسيكية الى

داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) . باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في

الأمم المتحدة بسعادة السيد خوسيه لوبيس بورتيو ، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية ، وأن أدعوه

الى القاء خطاب أمام الجمعية .

سعادة السيد خوسيه لوبيس بورتيو ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ، يبدو و

لي أمرا عظيما ومشجعاً أن تتأسس مداواتنا شخصية بارزة افريقية وذلك امتياز أنتم جد برون به لصا

اتسمت به بلادكم من وفاء وصلابة ، وأعني بها تنزانيا .

السيد الأمين العام ، اسمحو لي أن أشيد بالاخلاص ، وبالشجاعة التي تحلitem بها فسي

انحاز مهامكم التي تضطلعون بها .

لقد أتاحت لي الفرصة لأن أقول في مناسبة أخرى ان التوترات والضغط بين الشمال والجنوب،

وبين الشرق والغرب في هذا العالم القائم على المظالم والتناقضات ، تفضي الى فرس التضحيات على

جزء متعاظم من الانسانية .

ان اختلال الاقتصاد العالمي قد بلغ ذروته المساوية في سنة ١٩٧٣ بوجود الصراعات بين

المتاح من الهيدروكربونات وبين أسعارها ، ولقد تحول ذلك الى صراعات مباشرة أو غير مباشرة مما

أدى الى اثاره أزمة الطاقة التي تهدد الرخاء والأمل في التقدم ومستوى المعيشة وبقاء الأمم .

ان الشعوب تعين على الأمر منذ سبعة آلاف عام ، وخلال وجودنا اتسم التاريخ بالبحث عن

قاسم مشترك لتحديد هوية هذه الشعوب وربطنا وتوحيدنا جميعا .

ان ظروفنا الحالية تشير الى ان عنصر الاتحاد هذا المنطبق علينا جميعا هو عدم توفر الطاقة .

ان أزمة الطاقة أزمة ظاهرة وهي موجودة حقا ، ونحن نشهد ضرورة أن يقوم العالم بفترة انتقال في مجال الطاقة ، ونستطيع اما أن نكون دعاة للتغيير وتوجيهه ، واما أن نكون مشاهدين سلبيين له .

وما لم نحدد في الوقت المناسب حقيقة المشكلة فان فترة الانتقال هذه قد تتحول الى اشتعال وقد يكون من أعنف مواجهات التاريخ .

وحيث ان هذا التغيير قد بدأ في الثلاثين سنة الأخيرة من هذا القرن العشرين ، وحيث أن مداه ومدته ونتائجه مازالت غير معروفة فانه سوف يتطلب اجراء تعديل في الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والارادة السياسية ، وسوف تكون تكاليف ذلك باهظة .

ولا بد أن ندرك ذلك حتى نتفهم ما يجري . فخلال بضعة عقود من الزمن ان عصر البترول باعتباره الوقود الرئيسي سوف ينتهي ، ونحن اليوم على الخط الفاصل بين عصرين من عصور الانسانية . ونحن باعتبارنا دعاة لعملية التغيير هذه التي تشتمل على التهديد والخطر فاننا نستطيع أن نتحدث عن الأزمة وليس عن الكارثة .

ان هذه الأزمة يمكن أن تميز بداية عصر جديد ، ويمكنها أيضا أن تكون بداية للنهاية . وتحديد العقبة ، وايجاد الاليقاع والتقدم فالأمر الهام في هذا الصدد ليس في البحث عن مذنبين ولكن عن المسؤولين ، والقضية ليست قضية اتهام ولكنها قضية شرح . ليست قضية الحاق الهزيمة بالآخرين ولكن اقناعهم .

ان ادراكنا للواقع ينبغي ان يكون قائما على التفكير الذى يتميز به جنسنا على الارض، ونحن في وضع يمكننا من ان نبرمج وان نضع الحلول للعلاج ، وعلينا ان نستخدم هذه القدرات العقلية للسيطرة على غرائزنا والتغلب على الخوف وعدم الثقة والسمو بها الى ارادة وعقل .

ومن المفارقات الغريبة ، انه يحدث احيانا ان تقدم المعلومات لا يتمشى مع الانسانية ولا يواكب الحضارة . وفي بعض المناطق وفي بعض المجموعات، فان الحاجة البسيطة تبدو حاجة حيوية، بل ان الدول العظمى تتعرض لخطر ان تصبح دولا نامية بل ومختلفة . ان الطاقة قد مكنتنا من أن نصل الى مرحلة انتقال ، بسرعة تفوق سرعة الصوت ، ومكنتنا من الحصول على الاعلام ، بسرعة تفوق سرعة الضوء .

ولهذا ، فقد اختصرنا المسافة وأسرعنا بالوقت ولكن هناك اليوم عدد من الناس مازالوا قلقين . لقد توقفنا عن اقتفاء اثر العصر الحديث ووسعنا من الشغرات الاجتماعية . والان هناك ازديادية مساوية ، وهي وصولنا الى بعض الكواكب وغزو الفضاء ، بينما لا يزال الجوع وعدم الامن على ارضنا قائمين ، مثلما كان الامر في العصر الحجري . وهناك ازدياد كذلك بين ما يمكن أن نكون ، وبين ما نحن فيه حقيقة ، وان التغلب على هذا الازدياد أمر أساسى تحتتمه العدالة . وسوف يكون ذلك ممكنا اذا اثبتنا جدارتنا للاستخدام الرشيد للفرصة التي تتيحها لنا الطاقة كيمي نستخدما استخدامها طيبا .

وعلينا ان نرسي علاقاتنا على الاسس التي توحدنا ، وتعمل على الحد من خلافاتنا . فلنجعل هذه العناصر دائمة من أجل مصالحنا المتبادلة ، ومن أجل احترامنا المتبادل ، كما علينا ان نشكل سلوكنا وفقا للظروف التي نجابهها . اننا لا نستطيع ان نقدم معاملة متساوية للناس لاختلاف الظروف بينهم ، ومع ذلك فانه يتعين علينا أن نعامل الاخرين نفس المعاملة التي نرجوها لانفسنا .

ان اى بلد على هذه الارض لا يستطيع أن يكتفى ذاتيا ، ونحن جميعا في حاجة الى الاخرين .

ان فائض ارباح البلاد الفنية الصناعية او المنتجة للبتروكيميا عجزا بالنسبة لاقتصاديات البلاد الضعيفة . وهذا العجز ، ان عاجلا أو آجلا ، سوف ينعكس على الاقتصاديات الاخرى المعرضة للخطر .

اننا ينبغي ان نميز بين خمس فئات من البلاد والظروف التي تحيط بها : فهناك البلاد ذات الانتاج الكبير والتي تعد مصدرة للبتترول في آن واحد ، وهي جميعا من البلاد النامية . وهناك البلاد المنتجة والمصدرة ، ودرجة تنميتها الاقتصادية متوسطة أو عالية ، وتسمح لها بأن تكون لديها موارد كافية لتغطية ضرورياتها الاضافية ، أيا كان ارتفاع الاسعار . وهناك البلاد الاقل نموا وهي منتجة ولكنها مستوردة ايضا ، وتتعرض لصعوبات بالنسبة الى الحصول على البترول . وهناك البلاد المستوردة فقط ، المتوسطة او المتقدمة نموا ، وقد استطاعت ان توفق بين تنميتها وبين احتياجاتها من الطاقة . وهناك أخيرا البلاد التي ليست مستوردة فحسب ، بل انها ايضا متخلفة ، ولذلك يجب عليها ان تقوم بتوضيحات كبيرة في سبيل الحصول على البترول ومشتقاته التي هي في حاجة اليها . وانطلاقا من وجهة النظر الاخرى ، فانه يجدر بنا ان نشير الى ان البلاد الصناعية ذات الاقتصاد السوقي تستوعب ٦٠ في المائة من الانتاج الكامل للطاقة في العالم ، بينما هي لا تمثل الا أقل من خمس سكان العالم ، وهي تستهلك برميلين من كل ثلاثة براميل منتجة من البترول . وفي هذا السياق ينبغي ان نسأل انفسنا الاسئلة التالية :

كم من الوقت يمكن لمنتجات الطاقة التي تتاح لنا في الوقت الحالي ان تغذي العالم ؟  
وبأية اسعار ؟ والى أية غاية ؟ وبأية مكاسب ؟ .

كيف ومتى نستطيع ان نوجد بدائل لمصادر الطاقة المتاحة حاليا ؟

انني افضل ألا أشير الى اضافات ايدولوجية او سياسية تضفي تعقيدات على المشكلة . ولذلك فسوف اقتصر على الحديث عن الواقع ، فأقول ما سبق ان قيل من الافكار التي يعرفها جميع الحاضرين هنا ، وانني على يقين من أنني لن اضيف جديدا . وقد يكون من المقلق ان يقال الجديد في هذه المرحلة التي توصلنا اليها .

اننا يجب ان نسابق الزمن من اجل ايجاد حلول ، قبل ان تنضب الموارد المتاحة لنا

حاليا ، ويتعين علينا ان نقدر كل التقدير ما هو متاح لنا الان قبل ان يضيع منا .

ان اهدار البترول خلال عقود من الزمان حيث كانت الاسعار غير مرتفعة قد بلغ نسبة كبيرة ،

وارتفاع الاسعار قد أثار احتمالات وبدائل اخرى . ان الجزء الكبير من البترول يستخدم كوقود ،

وعصرنا هذا سوف يكون متميزا بهذا العنصر ، وهذا العصر قد يبدد البترول كوقود في مجالات

كثيرة .

وهناك بلاد كثيرة قد حققت ارباحا طائلة من البترول من خلال بيعه ومن الدخول الضريبية . ان اهمية المستقبل التي اتسمت بالخوف وقتا طويلا ، قد فاتنا اذ راكمها خلال الاعوام الاخيرة . ان اى نقص في سلعة ما يترتب عليه ارتفاع اسعارها . ولكن ما هو السعر لاية سلعة بدأت تنضب ؛ وما هو السعر الذى سيتحدد نتيجة لذلك ؟ .

ان البلاد المنتجة للبترول تريد ان تؤمن هذا المنتج ، لكي تؤمن مستقبلها ، وهي للمرة الاولى تحاول توحيد صفوفها من أجل رفع قيمة هذه المادة الاولية ، وهي ترى ان تصاعد الاسعار سببه الاختلال النقدى والسكاني ، وانخفاض قيمة العملات ، وهي كذلك ترفض اية مناقشة لاسعار البترول الا في اطار نظام دولي جديد .

اما بالنسبة الى البلاد الصناعية ، فانها ترى نفسها ضحية لعدوان البلاد المنتجة للبترول ، وتعتبرها مسؤولة عن التضخم والكساد . وان لم ينظم المستهلكون انفسهم تنظيما كاملا ، فقد يصبح موقفهم لا يسمح بتنظيم مصالحهم ، وهؤلاء يصرون على اجراء الحوار ، بينما الطرف الاخر وهو الدول الصناعية المتقدمة تصر على اجراء الحوار بالنسبة الى البترول الخام دون اعتبار للمنتجات الاخرى المشتقة منه .

ان البلاد الفقيرة التي تعيش في حالة من التبعية ولا يوجد لديها بترول ، تعرف القلق والضغط التي نجمت عن ارتفاع اسعار البترول ، والتي لا تستطيع ان تواجهها بتصدير موادها الاولية التي انخفضت قيمتها . وهذه الدول تلاحظ انه رغم الجهود المحمودة المبذولة ، فان البترول ولا رات تعود الى الاقتصاديات القوية .

ان الاستراتيجية المشتركة للدول النامية والرامية الى رفع قيمة كل مواردنا الالوية ، اصبحت مهددة بالانقسام . لانه حتى الآن ، بالرغم من ان سعر البترول نفسه قد زاد الا انه لم يؤد الى زيادة مناسبة في اسعار المواد الالوية . وينبغي ان نعمل على الاحتفال بهذه الوحدة التي تحققت بصعوبة .

ان اسعار المنتجات الهيدروكربونية لا يمكن ان تكون مسألة مساومة او اختبارا للقوة بين المنتجين والمستهلكين ، خاصة اذا اصبحت المواقف الثنائية اكثر تشددا نتيجة تدخل طرف آخر ، وبخاصة تلك المنشآت عبر الوطنية التي لا يعترف بعضها بالوطن وبالتالي لا تعترف بالالتزامات الاجتماعية ولا بالتضامن السياسي . ان علينا ان نوفق بين الضمير والقيم الوطنية مع المصالح الخصبة والمنسقة الالوية .

ان تنازع المصالح بين الدول يجب ان يحل عن طريق التكامل الجدلي للمصالح المتعارضة وليس عن طريق الازالة .

ان ما لا يمكن تصوره يصبح مشكلة ، والمشكلات التي لا تحل تتراكم ، والمشكلات المتراكمة تحبط التطور وتعوق امكانيات التقدم والتنمية .

ولكي نتجنب ان تجرفنا الاحداث ، وحتى نستطيع الصمود امام التحديات التي تواجهنا بالحاح ، علينا الا ننتظر حتى تضطرنا الأزمات الى اصدار قرارات متسجلة وفتدئ نجد انفسنا مرتبطين بآخرين يفوقوننا في القوة وليس في الحق .

ان البشر يموتون اليوم ، فينبغي الا ننتظر الى الغد كي نقدم لهم الفوت ، ويجب الا تقابل الحقيقة القاسية بمجرد الكلام . ولا ان نقتحم السبل الحقة الشاقة بالدخول في المناجرات وان نواجه العقبات التي توضع في طريقنا بالبحث عن طرق اخرى مختصرة ولا ان نواجه الجدل المتعقل بالتمديد والكذب ، ولا قوة العقل بالقوة الغاشمة والسلاح ، ولا المشكلات التي نتاقسمها جميعا ، بالحلول الجزئية او الفردية . ان علينا الا نتخلف عن الركب الذي ينبغي ان ننطلق فيه .

اذا كنا نعرف الاتجاهات ونتائجها فانه لن يغفر لنا الفشل في اتخاذ قرارات تؤدي الى حلول مناسبة لمواجهة التهديدات التي تحدق بنا .

اننا لا نستطيع ان ننتظر توقعات طيبة بينما تخفى النوايا السيئة ، فاننا بذلك ننتهك العدالة والكرامة وهما أمل ملايين البشر .

انطلاقا من هذه المسلمات ، فاننا نقف تماما الى جانب البلدان التي تناضل من اجل رفع اسعار موادها الخام . ان لنا مصالح مشتركة مع البلدان المنتجة للبترول ، ولكننا نتفهم كذلك انه من الضروري التخلي عن نظام ضار بالنسبة للجميع ، نظام نتورط فيه نحن جميعا . اننا ملتزمون باحترام مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل والحل السلمي للمنزعات والحقوق والواجبات الاقتصادية للبلد والالتزام ، وهي جميعا تمثل المبادئ الاساسية التي تحكم مسلكنا ، ولهذا فاننا نريد ان نحسم مشكلتنا المعقدة .

اننا نعلم انه بالنسبة للانفراد والامم ايضا ، فان احترام حقوق الآخرين هو شرط السلام ، كما نعلم تماما انه في بعض الحالات من الضروري بمكان ان نتقبل مسؤوليات جديدة من اجل اعطاء دفعة جديدة لاحترام حقوق الآخرين حتى يقوم سلام حقيقي واصيل . لقد حان الوقت للانطلاق على طريق وضع نظام واحكام القانون الدولي الذي يجب ان يكون في اقرب وقت ممكن قانونا عاما ذا طبيعة اجتماعية .

ان بلادى التي اكدت منذ وقت طويل مضي ان الارض وما تحت سطحها ملك للأمة ، وهو المبدأ الذي تجسم في دستورنا ، كانت في عام ١٩٣٨ اول دولة تؤمم صناعة البترول بها كجزء من عملية تصفية الاستعمار . واليوم اصبحت منتجا هاما للمهيدروكربونات . وهي ترغب في ان تكون متضامنة مع كل شعوب العالم وبصفة خاصة الشعوب الفقيرة التي تناضل من اجل تحريرها .

اننا مستعدون لتأييد هذا الكلام بالعمل الفعلي والاضطلاع بالمسؤولية ، وذلك للمساهمة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد اكثر عدالة وانصافا .

وطبقا لموقفنا وحسبما نرى ، نود أن نعرض ما يلي : ان المشكلة الاولى تتمثل في كيفية تحديد المشكلة المطروحة امامنا دون اثاره الشكوك او الانحياز او التآمر وذلك في وجود كل هذا الجمع من النزعات وسياساتهم ومصالحهم المتعارضة .

ان مجرد نجاحنا في تحديد المشكلة يعد شيئا جوهريا . ان ما سوف اقله قد يعزىه البعض الى شيء من الرومانسية .



ان موارد الطاقة ملك للانسانية كلها ولا يمكن ان تكون امتيازاً للاقوياء ووجودها له حدود وله نهاية . كما انه ينبغي الا تستخدم هذه الموارد كعامل ازعاج للتأثير على أمن اولئك الذين ليست لديهم وسائل اخرى لتأمين حقهم المشروع في الحياة وتقرير المصير .

اننا نريد ان نتخطى الفجوة بين النقيضين وذلك بحمل امداد يومي للبتترول واقامة علاقة بين نظام العرض والطلب وكذلك تحديد سعر البترول والبدائل التي نريد الاخذ بها في المستقبل . ان النظام الذي لا يد ان يقوم باسرع وقت ممكن - وهذا املنا - ينبغي ان يكون شجرة مشاركة البلد ان صاحبة السيادة وشجرة اقتناعها وارادتها الحرة ما لم تفرضه علينا الدول الاقوى بالمنصف والقوة . اننا لا نستبعد كذلك ياتي هذا النظام بعد حدوث مذبحة حمقاء قد يحكم فيها على الانسان ان يمشي لظاهما ، الامر الذي قد يؤدي الى كل الازوال التي نتخوف منها جميعا .

ذلك هو الاختيار الصعب الذي امامنا والذي بسببه اقدم هذا الاقتراح اليوم .

ان الامم المتحدة هي المحفل الدولي الوعيد الرشيد والوسيلة المؤسسية التي تتمتع بسلطة مكافحة الهيمنة السياسية والاقتصادية .

ففي رحاب المنظمة يمكن للأمم ذات السيادة أن تتعامل مع بعضها البعض على قدم المساواة القانونية والاخلاقية وعلى هذا النحو نستطيع أن نضع معا نهاية للجدل وأن نحبط أية تجاوزات وأية هيمنة ، وأن نحدد سويا في اطار من العدالة قواعد تصبح حينما تصادق عليها الاغلبية ملزمة لكافة البلدان في التوصل الى حلول معقولة وفعالة .

ولكن منظمة الامم المتحدة تتعرض للانتقادات كما لو أنها نشأت بتلقاء نفسها وأن الصبغة البيروقراطية القوية تسودها وأنها خاملة وتسيطر عليها الروح السياسية القوية وانها أصبحت أداة لحق النقض للدول العظمى أو لاساءة استعمال الغالبية المكونة من الامم الضعيفة .

وأيا كان الامر ، فان هذه المنظمة هي عملنا ، وهي على الصورة التي أردنا لها أن تكون عليها . واذ لم تكن تحقق هدفها ، فدعونا نغيرها ولكن لا ينبغي أن نحكم عليها بالعجز . اننا نقترح صيغة عمل جماعي لا ترمي الى الفرض والتدخل ، ولكن الى المشاركة المنسجمة التي تضم الجهود المعزولة ولا تفتتها .

ومنذ عدة سنوات ، فان قضية الطاقة قد اجتذبت وشغلت اهتمام هذه المنظمة . والمهيدروكربونات كعنصر مساعد في الازمة الاقتصادية هي أحد المواضيع المتكررة في المناقشات أعرب خلالها عن مختلف المصالح والآراء ، والحقائق والاطباء ، والاتفاقات والاختلافات ، وكل ذلك كان يتداخل بعضه البعض حينما كان يثور موضوع الطاقة . وقد يطول بنا المقام ان نستعرض جميع التقارير والقرارات التي قدمت على صعد مختلفة . فالبعض مازال يفكر في مشكلات الطاقة على أساس أصلها . ان تقسيم الموضوع الى اقسام منفصلة على هذا النحو غير منطقي ولا يتسق مع تشابك المشكلة الحالية وأبعادها .

ما هو المعيار الموضوعي الذي يمكن أن يقوم على أساسه استخدام الطاقة النووية في الافراض السلمية بمعزل عن انتاج المهيدروكربونات ؟ هل يمكن لنا أن نشق بجدوى مؤتمر يكرس لدراسة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة باستثناء الموارد التقليدية المعروفة من قبل ؟ أليس من الحكمة تعزيز التنسيق لمثل هذا المؤتمر في اطار سياسي شامل مع ايلاء الاعتبار الواجب للخصائص المميزة لكل مصدر من مصادر الطاقة ؟ ومن غير المقبول أيضا أن تحملنا آثار مخلفات الماضي ، وصراعات الحاضر على وضع حواجز فاصلة بين مسائل مترابطة تمام الترابط .

اننا مع استخدام كل ما يمكن استخدامه ، واضعين رصيدنا من التجربة والممارسة اليومية تحت تصرف الآخرين ، لوضع برنامج مشترك للتنمية وللتوزيع العادل لشروات الطاقة الحالية والمحتملة ، ولهذا السبب فان سعينا ينبغي أن يكون متجها مباشرة الى تأمين انتاج ونتاجية مثلين ، حتى لا تكون القرارات المتخذة قائمة على حجم الاحتياطي ، ولكن على امكانيات توفير الموارد المتجددة والمفيدة بالنسبة لمجموع البشر .

وعلى ما يبدو نجد أنفسنا امام مشكلات جوهرية هي في واقع الحقيقة مشكلات اجراءات وأساليب وطرق بالقدر الذي تكون فيه ذات صلة بالتوفيق بين المصالح وتحديد الارادة السياسية للمجتمع الدولي بوضوح بحيث يمكن لكل فرد من أفرادها أن يطالب باختصاصاته ، وأن يتمكن من مجرد أن يحدد له ذلك من النهوض بمهامه . ولتحقيق هذا الهدف نجد أن هناك صعوبة بالنسبة الى التنسيق بين المواقف المتباينة ، ومن ناحية أخرى ، نجد صعوبة في اقامة علاقة بين مختلف الآراء لكي نوفق بين كل هذا في كل متكامل .

ان الانتصار على هذه التناقضات لا يتطلب أن نحدد الاسباب فحسب ، ولكن كذلك أن نحدد أسلوب العمل الواجب اتباعه ، وأعني بذلك الاستراتيجية الدولية الجديدة للانماء وطريقة تنفيذ هذه الاستراتيجية . وما لم نتصرف على هذا النحو فاننا سوف نكون معرضين الى أن نفصل بين ما نتطلع اليه وما نفعله في الحاضر ، وسوف نضطر الى وضع هذه المبادئ في وضع التناقض وبالتالي فان ذلك سوف يقودنا الى الخمول وعدم التحرك ، وسوف يزيد ذلك من التناقض بين التقدم والتأخر . الخ .

ان لدينا معايير وأحكاما ذات طابع اقتصادي وقد قبلتها الدول الاعضاء ، ونستطيع على هذا الاساس أن نضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الجماعية المتوازنة بحيث يكون شكلها القانوني هو القانون الدولي ، واذا كان قد أمكن في بريتون وودز اقامة نظام نسبي للنقد والتعمير فلما نالنا تصور امكان القيام بنفس العمل في اطار نفس المنظمة التي لديها مؤسسات لها صلة بالطاقة ، وبالتالي يمكن أن تتطلق الاعمال انطلاقة جديدة في هذا الصدد .

ولهذا السبب ، فانني أود أن أؤكد أن اجراء مناقشة عامة حول هذا الموضوع ليست أمرا لا مناص منه فحسب ، ولكنه أمر ممكن .

وبالتالي فإني أقترح اعتماد خطة عالمية للطاقة من شأنها أن توافق الجميع بالنسبة إلى  
حائزى الطاقة وغير الحائزين عليها . برنامج يحث الجميع ، ويكون هدفه الاساسى تأمين الانتقال  
المنهجي والمتدرج والمتكامل والعا دل بين مرحلتين من تاريخ الانسانية .

ان هذه الخطة ينبغي أن تنطوى على برامج ترمي الى ضمان سيادة الشعوب المطلقة وغير  
القابلة للتقادم على الموارد الطبيعية . وترشيد الاستكشاف والانتاج والتوزيع والاستهلاك وحفظ  
الموارد الحالية للتموين بالطاقة ولا سيما الهيدروكربونات والاسهام بصورة أكثر في هذا العمل من  
ناحيته التكنولوجية والمالية على حد سواء وتشجيع وزيادة الاستغلال المنهجي للاحتياطي المحتمل  
من أى نوع تقليدى أو غير تقليدى والذى بسبب عدم توفر المال لم يمكن استغلاله . ان الشمس التى  
تشع على اراضينا ينبغي أن تستغل ، والماء الذى ينهدر من القمم دون جدوى ويحدث تآكل الأرض  
ينبغي أن يستغل ، والطاقة الحرارية التى لم تعرف جيدا حتى الآن ، والطاقة غير المستخدمة للرياح  
والبحر والذرة ينبغي أن تكون موضع استغلال .

وهذه الخطة يمكن أن تتيح لكل أمة وضع خطط للطاقة متماسكة ومتناسقة مع السياسة العالمية  
بغية تأمين الانسجام وفعالية الاهداف الواردة في الخطة وأدوات تنفيذها .

وينبغي فرس تدابير مناسبة تمكن كل البلدان النامية من خلق صناعات معاونة و سلع للتجهيز،  
وبصفة خاصة في مجال الطاقة . وانشاء نظام يمكنه في الامد القصير وفي الامد العاجل أن يعطى  
للبلدان المستوردة للبتترول وسائل حل مشكلاتها ويضمن لها التموين واحترام العقود ولا يضع أى احتمال  
للتنبؤ . وينس على تعويضات في حالة ارتفاع الاسعار بل وعلى منح شروط خاصة من قبل البلدان  
المصدرة .

وكذلك يجب انشاء صناديق للتمويل والتنمية ، عن طريق الاسهامات المتناسبة والمعادلة من البلدان المتقدمة والبلدان المنتجة والمصدرة ، من اجل تحقيق اهداف بعيدة ، وحل مشكلات البلدان غير المتقدمة النمو المستوردة للمبتورل .

واخيرا اقامة نالام لنشر ونقل التكنولوجيا يكون متصلا بتدريب الفنيين ، يشتمل على وضع سجل عالمي للمنتاج الايجابية ، ومتابعة الابحاث والتجارب المتصلة بمنتجات الطاقة . وانني اقترح انشاء معهد دولي للطاقة ، وهذا الاقتراح من جميع جوانبه يتفق مع الافكار التي عرضتها آنفا ، وسبق ان اقترحه الامين العام للامم المتحدة الذي اشكره على توجيهه في هذا الصدد . وبالنسبة لتنفيذ هذه الخطة اقترح انشاء فريق عمل يدعى اعضويته ممثلون عن البلدان المنتجة للمبتورل ، والبلدان النامية المستوردة له . وعلى هذا الفريق ان يعد الوثائق ويصوغ مقترحات محددة في هذا الموضوع . ولعل انصهار اختلافاتنا في بوتقة الوحدة تهيئ الظروف لسلام عالمي ، ولعل هذا السلام يمنح الجميع فرصة العيش ويعطيهم الحق في الخلاص الدائم لنا جميعا ولكل احفادنا . وحتى تسير الامور على هذا النحو ينبغي ان نكرس لهذه المهام اقوى جهودنا ، وخبرة ما لدينا من قوى بحسن نية . وان نقيم الدليل في ذات الوقت على التزامنا بالامانة الفكرية والابداع والصمود والارادة .

ان احدى وعشرين سنة فقط تفصلنا عن عام ٢٠٠٠ ، والاطفال الذين يولدون اليوم سيكونون اذناك رجالا ونساء ، بالفين لسن الرشد ، ويبدوان منتج الطاقة الوحيد خلال هذه الحقبة الذي يمكن ان يكون بديلا للمبتورل هو البتورل نفسه ، الذي ما زال يتوجب اكتشافه ، ولا ينبغي ان نعقد الآمال على اننا سوف نتمكن من الحصول على موارد طاقة اخرى قبل بداية القرن الحادي والعشرين . ومن هنا تنبع الحاجة الملحة لترشيد استخدام الطاقة ، والوجهة التي توجه اليها . من اجل ذلك ، يتعين علينا ان نبذل قصارى جهدنا ، وان نكون امانا من الناحية الفكرية ومن ناحية الارادة ، وان نتضافر جهودنا كي يسود السلام العالمي ، وان تتاح للجميع فرصة العيش في رخاء وسعادة لنا ولاحفادنا .

علينا جميعا واجب مواجهة التحدي ، لاننا جميعا جزء من المشكلة ، ولهذا لا يمكن ان يكون الحل الا نابعا منا جميعا ، ذلك هو اقتراح المكسيك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة اشكر فخامة السيد جوزيه

- لوپيس بورتيو و رئيس جمهورية الولايات المتحدة المكسيكية على خطابه الهام الذى تفضل به .
- اصطحب السيد جوزيه لوپيس بورتيو ، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية من المنصة .

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالالمانية) (قدم الوفد نص الكلمة بالانكليزية) : اود بادئ ذي بدء ان اغتنم هذه الفرصة كي اتوجه اليك سيدي الرئيس باسمي وباسم وفد بلادى ، بأحر التهاني لانتخابك بالا جماع رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . فان تتولون الرئاسة ، تقع المهمة الكبرى على عاتق د بلوماسي خبير ، حطى خلال سنوات عمله في نيويورك باحترام الجميع . واؤكد لكم - سيدي الرئيس - التأييد الكامل لوفد بلادى في قيامكم بالمهام الكبرى التي تتنازكم .

واود ايضا ان اتوجه بالشكر الى الامين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، الذى تحلى بجهوده التي لا تكل ، والتي يبذلها باسم هذه المنظمة الدولية باحترامنا الشديد . ان ازمة النمر الاقتصادى والتنمية ، والأزمات في الشرق الاوسط ، وفي الجنوب الافريقي ، وفي الهند الصينية ، هي الموضوعات التي تسيطر على ساحة السياسة الدولية وخاصة السياسة في اطار الامم المتحدة . وقد تحدث الامين العام فالدهايم في تقريره عن " مشاعر القلق الراسخة بعمق " (A/34/1, p.2) .

وفي مثل هذه الاوقات فانه من المهم اكثر من اى وقت مضى ان نتجاوز بانظارنا الحاضر ونتأمل في جوهر تيار التاريخ . لقد اخذ هذا التيار الاساسي منذ مائتي عام اتجاها جديدا باعلان الحريات المدنية وبالثورة الصناعية . وحتى ذلك الوقت ، كان يبدو ان الظلم والفقر هما نصيب الخالبيبة العظمى من الناس دون ان يمكن تفسير ذلك ، لكن تفتح عدد من مستقبل اعطى كل بني البشر املا في العيش في يوم من الايام متحررين من العبودية ومن العوز ، ومنذ ذلك الحين اخذ العالم يعمل على تحقيق هذا الهدف ، رغم كل الأزمات والنكسات ، والحروب الرهيبة والجرائم اللاانسانية . لقد ازدادت سرعة الاتجاه نحو الحرية زيادة خارقة في عصرنا . ان اصبحت حقوق الانسان فكرة عالمية ، وقد اكدت الشعوب التي تعيش تحت الحكم الاستعماري ، حقها في تقرير المصير وحققت استقلالها ، كما اتسع نطاق عملية التصنيع لتشمل دول العالم الثالث ، ورغم ان الانفجار السكاني ، فان دخل الفرد في هذه البلدان قد زاد بمعدل ٣٤ في المائة سنويا في الستينات . ومع ذلك ، فان شعوبا في اجزاء كثيرة من العالم لا تزال تعاني من الجوع ولا يزال هناك ظلم وتسلط ومشاكل النمو الاقتصادى والاجتماعي باقية بغير حل ، كما ان السلم العالمى ما زال غير

غير مأمون . والحقيقة ان علينا ان نواجه اليوم تحديات جديدة ، فقد اعترى البطء النمو والتطور  
بينما سباق التسلح يزداد بسرعة . ان الاستقلال الذى حققته دول العالم الثالث تهدده رغبات  
هيمنة جديدة . وانتهاكات ايسر حقوق الانسان الاساسية توضح طول الشوط الذى ما زال يذبني  
قطعه قبل ان يصبح احترام كرامة الانسان ممارسة يومية في كافة دول العالم .  
فهل ستواصل البشرية مسيرتها على طريق السلم ، والتحرر من العوز والظلم ، ام لا ؟ ان  
القرار في ايدينا .

ان حدود التقدم التي تصدت لنا ليست من النوع الذى تفرضه الطبيعة ولا يمكن التغلب  
عليها ، بل هي حدود سياسية واجتماعية فرضناها على انفسنا . لاننا لا نزال نحاول السيطرة  
على تحديات عصرنا بمواقف واساليب الماضي . ان تغييرا جذريا في اسلوب تفكيرنا اصبح الآن ملحا  
اكثر من اى وقت مضى ، ويصبح ذلك ايضا بالنسبة للسياسات الدولية . فالسلم لم يعد وفقا على  
اهتمام الدول الكبرى وحدها ، كما ان الاستقرار الاقتصادى لم يعد مهمة الدول مفردة .  
ان صون السلم اليوم يتطلب مشاركة جميع الدول ، كما ان كل بلد على حدة لا يستطيع  
ان يحقق النمو الا اذا تمت البلدان الاخرى ايضا . ان هذه الحقيقة الجديدة للتكافل العالمى  
تتطلب منا نهجا مختلفا ، واسلوب عمل من نوع جديد .  
ان قوة الحقيقة الواقعة تضطر الامم المسير على طريق التعاون على النطاق العالمى وعلى  
اساس تكافؤ الحقوق . ان الدبلوماسية المتعددة الاطراف والمنظمات الدولية تتقدم الى الطليعة  
وهي تتجه كلها نحو الامم المتحدة .

لقد اصبحت هذه المنظمة دورا لا غنى عنه في عملية تصفية الاستعمار السلمية ، وفي نزع فتيل  
التفجر من النزاعات وتسجيل التنمية ، كذلك فانها دفعت بقضية مستقبل البشرية الى مجال ابصارنا  
وفتحت سبلا لا بعدد جديدة في التعاون الدولى ، ولا تزال مهمتها تتمثل في التغلب على الفروقات  
السائدة في العالم من خلال التعاون والتوفيق بين المصالح .  
ان الذين يريدون للعالم ان يحقق المزيد من التقدم لا بد ان يزيدوا من فاعلية الامم المتحدة  
حيث ان اساليب عملها اصبحت في حاجة الى التجديد لما تمارسه المنظمة من أنشطة جديدة وموسعة .  
كما ان لا بد من وضع حد لتزايد المؤسسات الجديدة .



ولكن ليتسنى للأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها العالمية ، فسوف ينبغي ايضا ان تحافظ على مبدأ العالمية سليما . ان استبعاد دول اعضاء سوف يؤثر على الامم المتحدة في جوهرها ويجرد ها من قدرتها على تعزيز التعاون على النطاق العالمي .

ان المشاركة النشطة والمسؤولة في عمل الامم المتحدة عنصر اساسي في السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية . ونحن نؤمن بمبادئ الميثاق ، لانها توضح الطريق الى مستقبل البشرية المتحرر من العبودية والعوز .

ان التقدم يتطلب السلام وسياسة بلادى سياسة سلم ، واساس هذه السياسة هو عضويتنا في المجموعة الاوروبية وحلف شمال الاطلسي .

ان وزير خارجية ايرلندا قد بين مواقف السياسة الخارجية لاوروبا الدول التسع . ان دعم السلم بين الشرق والغرب امر اساسي للحفاظ على السلم العالمي . يختلف الشرق والغرب في مفاهيمهما وقيمتيهما وبالتالي في اهدافهما السياسية . ولا يمكن القضاء على هذا الاختلاف الجوهري . ولكن لا بد ان يسود الاعتدال وان نجد سبل الانماء والتعاون اللازمين في هذا العالم المتكافل رغما عن تباين النظم .

ومع ذلك ، لا يمكن صون السلم الا اذا كان هناك توازن في القوى ، وهذا التوازن هو اساس الانفراج . لقد كانت جمهورية المانيا الاتحادية منذ البداية من المساهمين الرئيسيين في الانفراج وسوف نواصل اسهامنا هذا مع شركائنا في حلف شمال الاطلسي ، وفي المجتمع الاوروبي . ان سياسة الانفراج في نظرننا سياسة طويلة الاجل ، وليست مجرد مرحلة مؤقتة من الجو الصافي مما يجعل الجميع قادرين على التنبؤ بها . وليس لدى احد اسباب المشك في وضوح سياستنا .

اننا نطور باستمرار علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى الاعضاء في حلف وارسو ، كذلك فاننا نبدى نشاطا مماثلا في العنصرية المتعددة الاطراف التي تستهدف في تحقيق الانفراج في اوروبا ، على اساس وثيقة هلسنكي الختامية . ان على كافة الموقعين على الوثيقة الختامية ان يثبتوا اخلاص ارادتهم بالنسبة للانفراج ، بالاحترام المتواصل للالتزامات التي ارتبطوا بها في هلسنكي .

ان العلاقة بين جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية لها اهمية خاصة

فيما يتعلق بالانفراج ، حيث ان الحدود بين الشرق والغرب تشطر المانيا ، ولا يمكن ان يكون  
لاى امة مصلحة في الانفراج اكثر من الامة الالمانية . ان هدفنا هو الانماء المستمر للتعاون مع  
الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

ونود أن نزيد الامكانيات أمام الألمان على الجانبين للعمل بشكل وثيق . ان الانفراج لا بد وأن يكون ملموسا للشعب في ممارسته لحقوقه وحياته اليومية . ان الأمة الألمانية مقسمة ضد ارادتها ، ولكن التاريخ لم ينطق كلمته الأخيرة حتى الآن . ويبقى الهدف الأساسي لسياستنا وهو أن نعمل من أجل تكريس السلم في أوروبا حتى يتمكن الشعب الألماني في ظلّه من أن يستعيد وحدته عن طريق اجراء تقرير مصير حر .

ان التغييرات التاريخية قد تم تجاهلها ، سواء بالنسبة الى تحقيق حرية تقرير المصير ، أو بالنسبة للقضاء على الخلافات سلميا وعدم تكريسها .

ان رمز الانفراج في أوروبا هو المدينة التي كانت في سنوات الحرب الباردة مسرحا للتوترات الخطيرة التي كانت تؤثر على العالم كله ، ألا وهي برلين . ان الاتفاق الرباعي لعام ١٩٧١ الخاص ببرلين كان من المعالم الحاسمة في تخفيف حدة هذه التوترات . وان الالتزام الصارم من جانب الجميع والتطبيق الكامل لهذا الاتفاق لا يزال هو المطلب الأول بالنسبة لتقدم الانفراج .

ان الانفراج لا يمكن أن يتجزأ ، ولا بد أن يثبت وجوده في الشرق وفي الغرب وفي علاقات الشرق والغرب بدول العالم الثالث . ان الصراع بين الشرق والغرب لا بد وأن يبقى بعيدا عن العالم الثالث . ان حق البلدان النامية في أن تحدد مستقبلها بطريقتها الخاصة لا بد أن يحترم . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تعارض أى شكل من أشكال السيطرة ، سواء كان عسكريا أو اقتصاديا أو سياسيا أو عقائديا . اننا لا نريد أن نفرض حكومة أو نظاما اجتماعيا على أحد . اننا نريد نظاما عالميا يمكن فيه لكل الأمم أن تختار أسلوب حياتها بشكل حر . ان سياسة المشاركة التي تقوم على الحقوق المتكافئة هي سياسة المستقبل .

ان حركة دول عدم الانحياز بالغة الأهمية بالنسبة لهذه الدول في تأكيدها لاستقلالها وحققها في تقرير المصير ، ومن ثم في تحقيق الاستقرار العالمي . ان تلك الحركة مع ذلك سيكون في مقدورها أن تؤدي مهمتها ، لو أنها لم تنظر الى الخلف واعترفت بالأخطار التي تهدد استقلال عدم الانحياز اليوم .

وفي خطابه أمام مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في هافانا ، فان الرئيس نيريري قال

” ان مؤتمر عدم الانحياز يجب أن يبقى كما هو مجموعة من الدول فخورة باستقلالها ،  
تطالب بالعدالة والمساواة بين بني البشر وبين الأمم ، وترفض الانحياز الى أى تكتل من  
القوى أو أية دولة عظمى ” .

ولو ان حركة عدم الانحياز التزمت بهذا المبدأ ، فسوف تظل قوة كبيرة لصالح السلم والاستقلال  
والتقدم في العالم . ان كل من يريد أن يجعل من هذه الحركة ما يسمى بالحليف الطبيعي للمعسكر  
الاشتراكي ، انما يحاول أن يقودها الى تبعية جديدة وأن يشلها ويحرمها في النهاية من أساس  
أعمالها .

ان احترام حق تقرير المصير للأمم ، يعني أيضا احترام شخصياتها الثقافية واحترام حق كل  
أمة في أن تعمل بطريقتها الخاصة ، واننا نتفق مع دول العالم الثالث التي لا ترى أن التحديث هو  
مجرد اعتماد أعمى لنماذج أجنبية ولكنه تعبير عن طابعها الخاص في ظروف عصرنا .

ان الانسانية بحاجة الى تنوع الثقافات حتى يمكن للطاقات الخلاقة ألا تتبدد . اننا نعمل  
من أجل تبادل الآراء والمعلومات بحرية على أساس الاحترام المتبادل والتسامح . ولا بد أن نعزز  
هذا التبادل ، وفي الوقت نفسه لا بد وأن نطور من قدرة العالم الثالث على أن يقوم بدور متكافئ  
في هذا المجال .

وحتى يمكن تأمين السلم ، لا بد أن نسوى الصراعات بالتفاوض والتوفيق بين المصالح بشكل  
منصف . وأود أن أبرز هنا الصراعات الثلاثة التي تحتل مكانا بارزا في مناقشات الجمعية العامة :  
وأقصد بها صراعات الشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي والهند الصينية .

ورغم كل الجهود التي بذلت ، فان السلم لم يتحقق حتى الآن في الشرق الأوسط . ان  
المعاهدة بين مصر واسرائيل أثارت آمالا في التوصل الى تسوية سلمية شاملة بعد ثلاثين عاما من  
العداء الذي بدا أنه يستعصي على الحل ، ولكننا نعرف أنه لا يزال أمامنا طريق طويل وأن هناك  
عقبات خطيرة لا بد من القضاء عليها قبل أن يتم تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨  
( ١٩٧٣ ) بشكل شامل وعام .

ان الموقف المأساوى في لبنان مازال أيضا مصدر قلق عميق . وان جهود السلطات الدستورية  
في لبنان من أجل الحفاظ على استقلال وسيادة ووحدة أراضي هذا البلد ، تستحق تأييدنا جميعا .

ان الشرق الأوسط منطقة كانت ولا تزال مرتبطة ارتباطا وثيقا بأوروبا في ميادين كثيرة . وان السلم في تلك المنطقة هو سلمنا والعكس صحيح . ومع شركائنا في السوق الأوروبية المشتركة ، فاننا في مناسبات عديدة وخاصة في بيان المجلس الأوروبي في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧ ، حددنا مبادئ السلم الدائم والعدل والشامل في الشرق الأوسط . وقد شرح وزير خارجية إيرلندا وأكد من جديد تلك المبادئ نيابة عن الدول التسع منذ يومين .

ان دول العالم قد بدأت تدرك بشكل متزايد أنه بغير اشتراك الشعب الفلسطيني في أية تسوية شاملة لن يكون هناك سلم دائم في المنطقة .

وفي رأى جمهورية ألمانيا الاتحادية أن حق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها مثل الدول الأخرى في المنطقة ، أمر لا يمكن التعرض له . ان الاعتراف بهذا الحق وكذلك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من جانب كل من يعنيهم الأمر ، عنصر ضروري من أجل التوصل الى تسوية سلمية دائمة عادلة وشاملة . لقد طالبنا بضرورة تنفيذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٧٤ خلال المناقشة حول مسألة فلسطين في هذا المحفل .

وفي الجنوب الافريقي فان القضاء على بقايا الاستعمار والفصل العنصري هو فقط الذي يمكن أن يحقق السلم في ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا .

وفي ناميبيا وزمبابوي ، فان منهاجا جديدا قد بدأ لمعالجة مشكلة ضمان التحول والانتقال السلمي الى الاستقلال . ونحن نشارك بنشاط في مبادرة ناميبيا للدول الغربية الخمس .

واننا نرحب بالمبادرات البريطانية الجديدة وصولا الى حل لمشكلة زمبابوي بموافقة كل من يعنيهم الأمر ، ويحدونا الأمل في أن جهود جميع المشتركين في مفاوضات لندن سوف تعطي شعب زمبابوي في النهاية السلم الذي يتوق اليه .

ان هذه الجهود لا يجب أن يخرج عليها أى طرف . وكلما أمكن لجمهورية جنوب افريقيا أن تقرر بأسرع ما يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء الكامل على جميع الحواجز العنصرية ، كلما كان من الممكن أن ننتج للشعوب من جميع الأجناس أن تعيش معا في سلام .

ان الموقف في الهند الصينية يمثل تهديدا للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، ويمكن أن يصبح تهديدا للسلم العالمي .

وفي كمبوتشيا ، لا يمكن أن يتحقق السلم الا على أساس استقلال هذا البلد . ان هذه الدولة التي تعرضت لمحنة رهيبه بحاجة الى حكومة تعبر عن ارادتها تعترف بها جميع الدول في المنطقة . ولا يمكن لنظام بول بوت الذي قام على القتل ، ولا لنظام هانج سامرين الذي أقامته قوى أجنبية أن يفي بهذا المطلب . ولكن شعب كمبوتشيا الجائع لا يمكن أن ينتظر حتى يتم التوصل الى حل سياسي للمشكلة . ان هذا الشعب بحاجة الى مساعدة فورية . ان أطراف الصراع يجب أن تجعل من الممكن بالنسبة لهذا العون أن يصل الى الشعب في كل أجزاء كمبوتشيا . ولا يجب أن يضيع أى وقت آخر ، لأن المسألة أصبحت تتعلق ببقاء شعب .

ان يؤس لاجئي فييت نام ، يشكل تحديا انسانيا آخر . ان مئات الآلاف من اليائسين قد تركوا وطنهم . لقد أصبح اصطلاح " قارب الشعب " عبارة جديدة مرعبة في القاموس الدولي . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تبذل كل ما في وسعها لمساعدة لاجئي فييت نام . ومع اننا دولة كثيفة السكان ، فاننا نعرض على الكثيرين من الفيينتاميين وطنا جديدا ، وكذلك تؤيد البرامج التي قدمها المفوض السامي لشؤون اللاجئين لصالح اللاجئين في جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك فان من الضروري هنا مرة أخرى - بالاضافة الى المساعدات الانسانية - أن نصل الى جذور المشكلة . ان حرية أى واحد منا في ترك بلده هي حق من حقوق الانسان ، ولكن من حقوق الانسان أيضا أن يبقى في وطنه .

ان الجوع والبيؤس لا يزالان يسودان أجزاء كثيرة من العالم ، بينما أمم العالم تنفق موارد هائلة تزيد على أربعمائة بليون دولار في السنة للأغراض العسكرية . ان مجتمع الدول مطالب بأن يبذل كل جهد ممكن لوقف سباق التسلح . ان الحشد العسكري يمثل تهديدا للسلم ، ويعوق التنمية والقدرة على تقديم المساعدات لها .

وجمهورية المانيا الاتحادية ترحب بحقيقة انه مع القرارات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية السابقة للجمعية العامة فان الأمم المتحدة قد كثفت من جهودها لتحقيق نزع السلاح . وفي عالم نجد فيه أن مطامع الهيمنة لا تزال بغير قيود فان كل دولة لا بد وأن تحاول الحفاظ على أمنها . ان الحلف الغربي مصمم على أن يفعل ذلك ولكنه لا يفعل أكثر مما هو ضروري للدفاع عن أعضاء هذا الحلف . وجمهورية المانيا الاتحادية ليست دولة حائزة للأسلحة النووية ولا تريد أن تصبح مالكة للأسلحة النووية . ولا يجب على أحد ان يقلل من أهمية مصالح أمن الآخرين .

وبالتالي فانه من الضروري لتأمين سلم العالم ان نتلمس الا من ليس فقط من خلال التفوق العسكري وانما من خلال التوازن . ان التفوق يخلق الشعور بعدم الامن . ومع شركائنا في حلف الدفاع الغربي نريد أن نحقق هذا التوازن ، توازنا على مستوى منخفض من التسليح . هذا هو هدف مفاوضات فيينا الخاصة بالخفض المتوازن والمتبادل للقوات في أوروبا . والهدف هو أن نقيم تكافؤا تقريبا للقوات البرية للطرفين في أوروبا الوسطى .

والمشاركون في المفاوضات في فيينا يجب عليهم بحث الاتفاقات التي يمكن التوصل اليها في المستقبل المنظور على أساس المعلومات المعول عليها . واتفاق سولت الثاني يستند الى مفهوم التكافؤ . وجمهورية ألمانيا الاتحادية ترحب بهذا الاتفاق وتأمل أن يبدأ سريانه قريبا . انه يمثل اسهاما كبيرا في الاستقرار . فضلا عن ذلك فانه متطلب اساسي وهام للتقدم في مجالات أخرى لنزع السلاح والسيطرة على التسليح . كذلك له أهمية كبرى بالنسبة الى تقدم الانفراج .

وفي سياق سولت ٣ يجب أن تكون هناك مفاوضات حول الصواريخ المتوسطة المدى الاستراتيجية في أوروبا . ان الرقابة على التسليح ونزع السلاح يفترضان سلفا وجود ثقة متبادلة . وفي أوروبا فان البيان الختامي لهلسنكي يتوخى تدابير لبناء الثقة .

ومن أهم مهام مؤتمر المتابعة الذي سوف ينعقد في مدريد في عام ١٩٨٠ تعزيز مثل هذه الاجراءات وزيادة تطويرها .

وهذا سبب آخر يجعل جمهورية المانيا الاتحادية تعتبر أن هذا المؤتمر يجب أن ينعقد على المستوى السياسي .

ونحن نؤيد مبادرة فرنسا لعقد مؤتمر لنزع السلاح في كل أوروبا وهو مؤتمر ، في المرحلة الاولى ، يجب ان يركز على ابرام اتفاقيات لتعزيز الثقة .

ان تدابير بناء الثقة يمكن أيضا أن تؤدي الى مزيد من الاستقرار في مناطق أخرى . وسوف تجعل من الاسهل التنبؤ بالسلوك السياسي والعسكري . ومن هنا فاننا ومع دول أخرى اقترحنا مشروع قرار يرمي الى توليد الدوافع لمثل هذه التدابير . ونأمل أن هذه الجمعية العامة سوف تحقق مزيدا من التقدم على أساس ذلك القرار .

وفي هذا العام فان مؤتمرات ثلاثة كبرى انعقدت في اطار الحوار بين الشمال والجنوب والاونكتاد الخامس ومؤتمر الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ومؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية . هذه المؤتمرات قد أحرزت تقدما وفتحت آفاقا جديدة أمام استمرار المفاوضات . ومع ذلك فانه من الواضح أن الطرفين لم يستفيدا استفادة كاملة حتى الآن من الفرصة التي يتيحها الحوار بين الشمال والجنوب والبلدان النامية قد اقترحت حوارا عالميا في الامم المتحدة . وسوف نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن أن هذا الحوار سوف يقوم على أساس يجعل من الممكن تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب .

وكل من يعنيههم الامر يجب أن يتفاوضوا بروح جديدة ، ويجب أن يعترفوا أخيرا بأنه فـي الحوار بين الشمال والجنوب فان القضية ليست قضية استفادة طرف وخسارة طرف آخر . هدفنا المشترك هو أن نحرز تقدما سريعا في البلدان النامية وأن نحقق التقدم المستقر في الدول الصناعية مرة أخرى . ولكن لتحقيق ذلك فان البلدان الصناعية والبلدان النامية يتعين عليها معا أن تحدد تلك السياسة التي يتعين على كل طرف أن ينتهجها وصولا الى هذه الغاية . ومن القضايا الاساسية الطاقة . ووزير خارجية الولايات المتحدة قد أكد ذلك ويحق . ان التحدي الذي يواجهنا جميعا هو كيف نقود العالم بشكل يسير من عصر البترول الى عصر مصادر الطاقة المتجددة . ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا من خلال التعاون الوثيق للغاية بروح المسؤولية المشتركة . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تؤيد فكرة بدء حوار عالمي وطويل المدى حول الطاقة . ان البلدان النامية المستوردة للبترول التي تتزايد احتياجاتها البترولية بشكل أكبر من احتياجات الدول الصناعية تواجه أكبر المشاكل ولا بد أن تركز كل جهودها لتطوير مصادرها الخاصة للطاقة . وجمهورية ألمانيا الاتحادية سوف تزيد من مساعداتها لتحقيق هذه الغاية . ونحن نعلق أهمية كبرى على مؤتمر الامم المتحدة الخاص بمصادر الطاقة الجديدة المتجددة المقرر عقده في عام ١٩٨١م .



ومن أجل التعجيل بالتنمية فان واردات البلدان النامية لابد ان تزداد والدول الصناعية يجب أن تقاوم ضغوط القوى الحماائية وأن تبقى أسواقها مفتوحة بل وأن تزيد من انفتاحها لزيادة الصادرات وخاصة من السلع المصنعة من جانب البلدان النامية .

وينطبق هذا أيضا على الدول الصناعية الشيوعية . وحتى الآن فقد استوعبت ما يقل عن ٣ في المائة من صادرات العالم الثالث بينما الديمقراطية الصناعية استوعبت حوالي ٧٥ في المائة .

وجمهورية ألمانيا الاتحادية تدعو الى وصول أفضل للأسواق وهي ملتزمة بهدف إعادة صياغة النمط التقليدي للتجارة الذي نجد فيه أن البلدان النامية تقدم السلع الأساسية وتقدم البلدان الصناعية السلع المصنعة .

ان التعجيل بالتنمية يتطلب زيادة في نقل رأس المال . وفي حالة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض فانه سوف يكون من الضروري زيادة المساعدات الرسمية . وجمهورية ألمانيا الاتحادية فسي السنوات الثلاث القادمة سوف تزيد من معدل نمو مساعداتها بنفس السرعة التي تنمو بها الميزانية الوطنية .

والمشاغل الرئيسية بالنسبة الى الدول النامية ذات الدخل المتوسط هي نقل رأس المال الخاص . وهذه الدول تفي بثلثي احتياجاتها المالية من مصادر خاصة . ان الاستثمار المباشر الخاص يعتبر من المعالم الأساسية في تحويلات رأس المال الخاص . ومن أجل تعزيز مثل هذا الاستثمار لابد من تحقيق شرطين أساسيين : البلدان النامية لابد وأن تتأكد من أن مثل هذا الاستثمار سوف يتناغم مع تنميتها وأنه لن يرتبط باية محاولات للحصول أو كسب نفوذ سياسي ، والمستثمرون ممن ناحية أخرى بحاجة الى أمن قانوني .

ومما له أهمية كبرى الحاجة الى ايجاد توازن منصف في المصالح في مؤتمر قانون البحار بما يسمح لنا باستغلال الامكانيات الاقتصادية الكبرى للمحيطات من أجل التنمية . وهذا يتعلق باستغلال ثلثي سطح كوكبنا . ان تسوية تعطي اهتماما كبيرا للمصالح أصبحت أمرا ضروريا بالنسبة الى التعددين في قاع البحار . ولابد لذلك من أن يمكن كافة الدول والمؤسسات من الوصول الى المواد الخام في قاع المحيطات ، وفي الوقت نفسه لابد وأن تضع وتقيم أمنا قانونيا لا يمكن بغيره أن تتحقق الاستثمارات الهائلة طويلة المدى .

ومهما كان من الضروري للبلدان الصناعية والبلدان النامية ان تكون مسؤولة بصفة مشتركة عن تحقيق الظروف الاقتصادية العالمية من أجل تنمية اسرع وأكثر استقرارا ، يجب علينا أن ندرك أن هذا لا يمكن أن يقلل ، بأى حال من الاحوال ، من أهمية السياسات الاقتصادية الوطنية وسياسات التنمية . ان البلدان الصناعية لا بد وأن تسيطر على التضخم ولا بد من أن تحافظ على الطاقة وتوفرها . ولا بد من أن توفر كل المواد الخام وأن تمنع التبيد ولا بد لها من أن تسيطر على التغييرات الهيكلية الناجمة عن الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي . كل ذلك يتطلب عمليات تكيف مؤلمة ونحن ندرك ذلك . عمليات التكيف هذه لا بد وأن تتم من جانب دول العالم الثالث . ان استراتيجيات التنمية الجديدة أصبحت أمرا ضروريا حتى يمكن لجمهير الفقراء أن تدخل في عمليات التنمية . وفي البلدان النامية أيضا من الضروري أن نمنع تقسيم الاقتصاد والمجتمع الى قطاع حديث مزدهر وقطاع تقليدي راكد وخامل . ان المسألة هي مسألة خلق استراتيجيات انمائية ترمي الى تحقيق النمو ليس فقط عن طريق الاستثمارات الرأسمالية المكثفة وانما أيضا ، والى درجة أكبر مما حدث حتى الآن ، بتعبئة العمالة الانسانية .

المهمة هي أن نعطي ملايين العاطلين وغير العاملين عمالة كاملة الفرصة لاستخدام طاقاتهم للعمالة المنتجة وتحقيق الذات .

مثل هذه الاستراتيجيات تتطلب في معظم البلدان النامية تطوير زراعة كفاء . ذلك أن الزراعة التي تنمو بسرعة في هذه العملية هي نتيجة للطلب على الاسمدة والآلات الزراعية . أما السلسلة الاستهلاكية المنتجة على نطاق واسع سوف تصبح في الوقت نفسه قوة دافعة للتصنيع .

وبدلاً من الجيوب الصناعية ، يجب أن يكون هناك تصنيع يشكل جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد البلدان النامية المعنية . وفي الوقت نفسه ، لا بد لذلك أن يساعد البلدان النامية على أن تحسن قدرتها على التصدير على نطاق واسع .

ان تطوير الزراعة وحده هو الذي يمكن أن يؤدي الى تجنب التهديد بالأزمة الغذائية الخطيرة في دول العالم الثالث ، ويحرر هذه الدول من الحاجة الى استيراد الأغذية . هذا هو السبيل الوحيد لحل مشكلة البطالة وابقائها في نطاق معقول . وأخيراً ، فان استراتيجية تربط النمو والعدالة الاجتماعية هي وحدها التي يمكن أن تمنع النمو من أن يتحول الى فوضى داخلية وقلقل اجتماعية .

ومن المشاكل الحادة الزيادة المزعجة في عدد عمليات القتل والاعدام في العالم ، وكثير منها له أسباب سياسية . ان عقوبة الاعدام يجب أن يحد منها ، وأن تلغى في النهاية كما حدث في بلادى خلال ثلاثين عاماً مضت بعد تجربة تاريخية مريرة . ان الدورة القادمة للجمعية العامة يجب أن تناقش وأن تعطي أولوية لمسألة عقوبة الاعدام .

ومنذ ثلاثين عاماً أعلنت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الانسان باعتباره المستوى المشترك للانجاز لجميع الأمم . ان هذا المستوى يوضح أكثر من أى شيء آخر كيف أننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق هدفنا . ان حقوق الانسان لم تتحقق على نطاق العالم كله ، سواء أكانت حقوقاً سياسية أم مدنية أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية .

لقد اتخذنا في الأمم المتحدة اجراءات ، وأنشأنا مؤسسات نستطيع بمساعدتها أن نعزز بنشاط امكانيات تحقيق وتنفيذ حقوق الانسان . ان هذه الاجراءات لا تزال ضعيفة . ومع ذلك فانها عندما اقترنت بالضغوط الأدبية للرأى العام العالمي ، فانها بالفعل اقنعت دولاً كثيرة بادخال تحسينات في هذا المجال .

ولا بد أن نعزز وأن نطور مؤسسات الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الانسان ، ان أن كثيراً من الشكوك لا يزال يجرى التعبير عنها فيما يتعلق بانشاء محكمة لحقوق الانسان تابعة للأمم المتحدة . وانني لمقتنع بأنه في المدى الطويل سوف يدرك الجميع أن مثل هذه المحكمة هدفها الوحيد هو أن تؤمن حقوق الانسان ، وأنها ليست موجهة ضد أية دولة .

ان الارهاب الدولي يعتبر تحديا لنا جميعا ، والعمل المشترك وحده سيكون في مقدورنا أن نتغلب عليه .

ان التدابير الفعالة ضد أخذ الرهائن هي من الأدوات الأساسية لحماية حقوق الانسان . ولقد كان ذلك الاعتبار هو الذي دفعني لأن أقترح من فوق هذه المنصة منذ ثلاث سنوات وضع اتفاقية ضد أخذ الرهائن . ان هذا الاقتراح قد حظي بتأييد الجمعية العامة ، ونحن الآن نشعر جميعا بالارتياح لأن اللجنة المختصة التي شكلت لوضع اتفاقية في هذا الشأن قد أكملت مشروعها ، ويحدوني الأمل في أن هذه الجمعية العامة سوف تعتمد هذه الاتفاقية .

ان مستقبل العالم يجد بدايته في وعي وضمير الانسان ، وهو وعي أصبح الآن عامــــرا بالايمان بحقوق الفرد غير القابلة للتصرف وبحق الشعوب في تقرير مصيرها . ان ارادة الفرد و ارادة الشعوب في تأكيد هذه الحقوق هما المحرك الأساسي للنشاط في عصرنا . ومن غير الممكن أن نوقف ذلك كله ولو حتى بالقوة . وفي ظل هذا اليقين لا بد أن يكون هدفنا أن نعمل بتصميم وبالأساليب السلمية من أجل التأكيد العالمي لحقوق الانسان والحق في تقرير المصير .

ان جميع البشر يجب أن يمكننا من أن نعيشوا في سلام متحررين من الخوف والجوع والعوز.

السيد فوجتازيك (بولندا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، في بدايات

حديثي أود أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لشغل هذا المنصب المنطوى على المسؤولية ، منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني لأجد سعادة في ذلك ، لأنكم تمثلون دولة نعلم ونعجب بما أحرزته من نجاح في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتمثلون دولة تقيم معها بولندا علاقات التعاون المثمر والمفيد . واننا على يقين من أن مواهبكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الواسعة سوف تساهم بصورة بناءة في حسن سير أعمال هذه الدورة .

وأود أن أعرب أيضا عن شكرنا وعن تقديرنا للسيد اندالسيو لبيفانو الرئيس السابق للجمعية العامة ، الذي أدار بتفان وكفاءة أعمال الدورة السابقة .

وأود أيضا أن أؤكد للسيد الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام تقديرا المستمر وتأييدنا لجهوده المتزايدة في تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة .  
ان الأحداث الهامة ، التي جرت خلال العام الماضي ، والتي كانت أحيانا خطيئة — ومأساوية ، لم تعطل الاتجاه الى احلال السلام الدائم في العالم والتقدم الاقتصادي وخلق ظروف مواتية لكرامة الانسان . ان هذا يعطي لبولندا والدول المتمسكة بالأمن والسلم سببا للأمل في احراز تقدم جديد في حل المشاكل الأساسية للعالم المعاصر ، وهو ما يجب أن تعنى به الدورة الحالية للجمعية العامة .

غير أن تقييما لما تحقق في العام الماضي هو أنه ليس ايجابيا في جملته ، ذلك أن التوتر لا يزال قائما في بعض المناطق ، كما أن الحروب لا تزال مستمرة ، بل ونشبت منازعات مسلحة جديدة في مختلف بقاع العالم . انه مما يسبب هذا التوتر وهذه الحروب والنزاعات ، الاصرار على انكار الحقوق المشروعة للشعوب ، كما هو الحال في الشرق الأوسط وفي جنوب افريقيا . ومن هذه الأسباب أيضا تطلع احدى الدول الآسيوية الكبرى في الشرق الأقصى الى الهيمنة . اننا لن نتكمن من وضع حد لسباق التسلح . ان التقلبات في الأوضاع الاقتصادية الدولية ، وخاصة في مجال الطاقة والمواد الأولية ، وتطبيق مبدأ الحماية بالاضافة الى العقوبات الأخرى التي تعطل تطوير التجارة الدولية ، كانت أسباب قلق للعديد من الدول في العالم .

ان كل ذلك يلقي على عاتق الأمم المتحدة مهام صعبة ومسؤوليات جمة ، منها أولا ، ايجاد حل فعال للمشاكل مثار النزاع ولمشاكل تطوير التعاون الدولي مما يعتبر الشرط الأساسي للحفاظ على السلام وتعزيزه . انني أبرز ذلك بصفتي ممثلا لشعب كان منذ أربعين عاما أول من شمر سلاحه متصديا لعدوان الرايخ الثالث الهتلري . ان شعب بولندا ، في نضال غير متكافئ ، أبدى بطولة وأبدى روح التضحية . فتحت جحافل قوات العدو وكانت المدن تسقط ، وتدمر الفرق العسكرية ، وتزال جيوش بأكملها من الوجود . ولكن رغم ذلك ، فان شعب بولندا لم يستسلم ، وعلى العكس من ذلك ، فان شعبنا بمقاومته الوطنية وبكفاحه في جميع جبهات الحرب العالمية الثانية قد قدم اسهاما

هـاما في انتصار التحالف المناهض للنازية . وخلال ذلك الكفاح فقدنا ستة ملايين من الأشخاص ، وتم تدمير أو نهب ما يساوي أكثر من ٤٠ في المائة من ثروتنا الوطنية . ان ذكرى أولئك الضحايا والتجارب المأساوية التي خضناها خلال الحرب العالمية الثانية التي قضت على حياة أكثر من ٥٠ مليون من البشر في العالم أجمع ، مازالت ماثلة في الأذهان .

وان نستخلص العبر اللازمة من هذه الخبرة خلال الخمسة والثلاثين عاما من حياة جمهورية بولندا الشعبية ، فان هذه الجمهورية لم تأل جهدا في تحقيق التطور السلمي لاوروبا والعالم - وصولا الى التفاهم بين الشعوب والاحترام المتبادل والود بينها وفقا لأهداف ميثاق الامم المتحدة هذه المنظمة التي تعتبر بولندا احد مؤسسيها . ان هذه المبادئ النبيلة وردت ايضا في نداء الشعب البولندي الى الامم المتحدة وبرلمانات العالم في اول ايلول / سبتمبر من هذا العام . وقد اشار اليها في اليوم ذاته زعيم الشعب البولندي ان قائد شعب بولندا الرئيس اوارد غيريك ان قال : " ان السلام هو الحق الاعظم والاقدم لكل انسان ، ولجميع الامم . ان السلام هو الحق في الحياة . هذه هي اهم عبرة يجب ان تستخلصها البشرية من تجربة الحرب الاخيرة ومن تاريخها كله " .

وبهذه الروح ، تقدمت بولندا الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة بمشروع لاعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلام . وقد حظت هذه الوثيقة بتأييد واسع . وانني اود الملاحظة بارتياح انه في خلال اقل من سنة منذ اعتماد الجمعية العامة للاعلان استجابت له قطاعات عريضة من المجتمع الدولي بما فيها الشباب الموجه اليه ذلك الاعلان بصورة خاصة . لقد لقيت الافكار التي تضمنها هذا الاعلان تأييدا من منظمات دولية عديدة مثل اليونسكو ، ومن منظمات حكومية وغير حكومية . واود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب عن شكرنا لجميع الوفود التي أيّدت مبادرتنا . كما يسعدني افادة الجمعية بأن حكومة جمهورية بولندا الشعبية في صدد اعداد برنامج عملي لتنفيذ مضمون هذا الاعلان في بولندا وهو برنامج سوف نقدمه في الوقت المناسب الى منظمة الامم المتحدة .

ان شعب بولندا - ان يستوحى من تلك الافكار - يحتفل رسميا بعام الدكتور كورزاك ، الذي اعترفت به اليونسكو كأحد أعياد الشخصيات والاحداث الكبرى ، احياء لذكرى هذا المفكر والموجه الاخلاقي والمربي والاديب العظيم الذي كرس حياته لقضية الطفولة والشباب .

وبناء على مبادرة من الرئيس فيريك ، سوف يقام معهد يحمل اسم يانوس كورتشك في وارسو لنشر المثل العليا التي ضحى هذا الرجل بحياته من اجل تكريسها وتعزيزها ، وهي خير الطفولة وقضية السلم .

وأملنا عظيم في ان يحظى هذا المعهد ، وكذلك جمعية كورزاك الدولية التي انشئت حديثا ، باعتراف المجتمع الدولي وتأييده . بالقدر المناسب الجديرة به القيم الانسانية التي يمثلونها .

وأثناء الزيارة التاريخية التي قام بها البابا بولس الثاني لبولندا تحدث قداسته عن هول فظائع الحرب وتجرد تفاهتها من كل معنى . وعندما زار موقع معسكر الابادة في أوشوس - بركناو ، دافع عن حق الانسان في العيش في سلام ، مؤكدا ان مسؤولية الحرب لا تقع على الذين يشنونها فحسب بل ايضا على الذين يتوانون في بذل قصارى جهودهم لمنع نشوبها .

وكما كانت الجهود المتعاونة للدول الكبرى التي ساهمت مساهمة حاسمة في هزيمة الفاشية ، لاغنى عنها لانتصار التحالف المناهض للنازية في الحرب العالمية الثانية ، كذلك لا بد اليوم ايضا من تعاون الدول الكبرى مرتبطة بالميثاق ، لضمان السلم والامن الدولي ولتحقيق الانفراج ونزع السلاح . وليست الحاجة اقل الى مشاركة الدول الاخرى النشطة وتعاونها في مثل هذه الجهود . ان المبادئ والمثل العليا ، ذاتها التي ولد على اساسها اعلان اعداد المجتمعات للعيش في سلام حددت موقف بولندا النشط من نزع السلاح . ونحن نؤمن ان وقف سباق التسلح يمثل مهمة يعتبر تنفيذها ذو اهمية عظمى للسلم العالمي . ان خطر سباق التسلح يكمن في كونه يمتد الى عدد متزايد من الدول ، وفي انه يتحول الى سباق يشترك فيه عدد متزايد من الناس ويلتهم موارد مادية متزايدة ، وهو بذلك يقوض الامن الدولي بدلا من ان يدعمه .

لقد أصبح اليوم وقف سباق التسلح النوعي والكمي ضرورة ملحة . وتقع المسؤولية الخاصة في هذا المجال على عاتق الدول الكبرى ، والدول التي لها امكانيات عسكرية واقتصادية هامة . وبولندا ، في الماضي وفي الحاضر ان تستوحي احساسها بالمسؤولية المشتركة ازاء السلم الدولي تحاول المساهمة في مفاوضات نزع السلاح عن طريق قيامها ، اما منفردة واما مع حلفائها بمبادرات بناءة . ان اعلان اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاطراف على معاهدة وارسو ، والمقدم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ يتضمن مجموعة من الاجراءات العظيمة لنزع السلاح .

ويسعدنا ان نلاحظ ان محافل عديدة تعمل الان بالفعل في مجال مفاوضات نزع السلاح وان عددا كبيرا من الدول يشترك فيها وانه تحقق تقدم ملموس في بعض القضايا . وذلك يبرر املنا



في كون وقف سباق التسلح مهمة واقعية وان تحقيقه سيكون بمثابة نقطة انطلاق لتخفيضات محددة في القوات المسلحة والاسلحة . والحاجة الماسة الى النية الحسنة والثقة وتعاون جميع الدول المشتركة في المفاوضات مع الالتزام الدقيق بمبدأ تكافؤ أمن الدول .

ان هذا المبدأ الاخير اصبح اليوم اكثر من اى وقت مضى احد المبادئ الاساسية ليس لمباحثات نزع السلاح فحسب بل ايضا لتقدم العلاقات بين الدول وبالتالي يجب ان ينعكس، بصورة ملائمة ، في وثائق الامم المتحدة التي تحدد الانشطة الاساسية للمنظمة في سبيل تعزيز السلم ودعم الامن الدولي ونزع السلاح .

ان احترام مبدأ تكافؤ امن الدول مكن من توقيع اتفاق تاريخي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خاص بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية . ونعتبر ذلك حدثا سياسيا هاما بالنسبة للسلم العالمي وسياسة الانفراج وباعتباره نقطة انطلاق تبشر بالخير في مواصلة المباحثات الرامية الى المزيد من الحد من الاسلحة النووية وتخفيضها ، وربما القضاء عليها . ان اتفاق سولت ٢ هو مثل يحتذى ، ويشجع على السعي من اجل ايجاد حلول واقعية مبنية على الحلول التوفيقية لمشاكل نزع السلاح ، والمشاكل السياسية الاخرى . وترحب بولندا بهذا الاتفاق ، كما رحبت بلقاء ليونيد بريجينيف وجيمي كارتر في فيينا . ويعدونا الامل في ان يصبح هذا الاتفاق عما قريب سارى المفعول مما يفتح الطريق امام مفاوضات سولت ٣ ويعطي دفعة طيبة لباقي مفاوضات نزع السلاح .

وفي الوقت الذي تتوقع فيه الأمم مزيدا من التقدم في الحد من التسلح لايجاد حلول أكثر فعالية لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من المهم بمكان أن تعدل الدول عن اتخاذ أى اجراء من شأنه المساهمة في زيادة حدة التوتر العسكرى وسباق التسلح مما يكون له أثر سلبي على فـتـرى التوصل الى اتفاقيات بشأن نزع السلاح . ان هذا يتطلب أولا حظر تطوير واستحداث أنواع ونظـم جديدة من أسلحة الدمار الشامل وخاصة سلاح النيوترون .

ومن المهم بمكان بصفة خاصة أن نعزز نظام منع انتشار الاسلحة النووية خاصة في سيـاق التقارير المشيرة عن أن بعض الدول تنوى الحصول على هذه الأسلحة وانها تطور منشآت تكنولوجية لانتاجها . اننا نعتقد أن الفترة التي تفصلنا عن مؤتمر المراجعة الثاني لاطراف معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية يجب أن تستغل لمواصلة تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية مع زيادة فرصـة التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان صياغة اتفاق دولي بشأن تقوية الضمانات لأمن الدول غير النووية وفقا للمقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي ستكون لها أهمية كبرى لتعزيز نظام منع الانتشار نفسه وفي الاطار الأعم لتعزيز السلم الدولي . اننا نؤيد بشدة انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام في مختلف بقاع العالم وهو موضوع أوليناه ولا نزال نوليه كثيرا من الاهتمام .

ومن الطبيعي أن بولندا التي تقع في مركز أوروبا الحساس تبنى اهتماما خاصا بالاجراءات ذات الطابع الاقليمي . ان بولندا مع حلفائها قدمت في شهر أيار/مايو الأخير عددا من المقترحات المحددة الجديدة منها مبادرة عقد مؤتمر لكافة الدول الأوروبية على الصعيد السياسي تشترك فيه الولايات المتحدة وكندا للحد من المواجهة العسكرية في أوروبا . ان تشابها معيننا في نوايا الدول الاخرى مثل الاقتراح المعروف بشأن نزع السلاح الذي قدمته فرنسا يبدو أنه عنصر ايجابي فـتـرى تحقيق فكرة مثل هذا المؤتمر .

ومن الواضح ، وما من شخص يشك في ذلك ، ان عملية الوفاق السياسي ، اذا قدر لها أن تكون مستمرة ومتزايدة العمق وباعثة على الثقة المتزايدة بين الدول فانها يجب أن تكمل عن طريق احراز مزيد من التقدم في مجال الانفراج العسكرى . وفي هذا الصدد يجب أن يزداد دور تدابير خلق الثقة التي تفسر على نحو أوسع بحيث تتعدى المعنى العسكرى التقليدي لهذا المصطلح .

ان تدبير خلق الثقة الأساسي الذي يتجاوز الجوانب العسكرية لهذا المصطلح هو التنفيذ الكامل نصا وروحا الاتفاقات الدولية - سواء كانت ثنائية أو متعددة الاطراف - التي تشرى القانون الدولي . ان القانون الدولي يجب أن ينعكس بما فيه الكفاية في التشريعات الداخلية للدول الموقعة حتى يعطي الأثر الإداري العملي للالتزامات وفسقا لهذه الاتفاقيات الدولية .

اننا نود أن تدج احكام الباب الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي في التشريعات الداخلية للدول الموقعة على اتفاقية هلسنكي . ان اجراء السلام الفريد هذا يشكل برنامجا أوروبا مهمما لخلق الثقة يمكن أن يؤثر بصورة كبيرة على الحد من الأسلحة والتعجيل بابرام اتفاقيات نزع السلاح .

اننا نولي أهمية كبيرة لمبادرات فيينا للحد المتبادل من القوات والأسلحة في وسط أوروبا وبالاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، قد مناه عدة مقترحات توفيقية ستسمح اننا اعتمدت ، باخراج هذه المفاوضات من الطريق المسدود الذي سارت فيه . اننا نأمل أن شركائنا الضريبيين سوف يستجيبون بأن يردوا بنفس الروح البناءة .

وأود أن أؤكد على الأهمية الخاصة لمشروع الاعلان المتعلق بالتعاون الدولي من أجل نزع السلاح الذي قدمته الجارة ، والصديقة لنا ، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية . ونحن على يقين من أن اعتماد مثل هذا الاعلان يشجع الجهود الرامية الى نزع السلاح ويسهل من احراز التقدم على مختلف المستويات في هذا المجال . اننا نؤيد ذلك تماما .

ان الحاجة الى السلم الدولي والحرص على تأمين مستقبل أمن للاجيال القادمة وضـرورة معالجة مشاكل العالم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها تقديم المعونة للدول النامية ، كل هذا يدعونا الى تكثيف المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح عن طريق الاجهزة القائمة حاليا وعن طريق ايجاد محافل جديدة لخلق مناخ سياسي مناسب يمكن من الاتفاق . لذلك فان بولندا تعتبر أن الظروف مؤاتية الآن لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ونؤيد انعقاد مثل هذا المؤتمر في أقرب فرصة .

اننا نشعر بارتياح خاص لأن عملية الانفراج بالرغم من الاجراءات المختلفة التي اتخذتها قوى الحرب الباردة والقوى الرجعية قد تقدمت خاصة في أوروبا . ان بولندا تقدم مساهمتها في هذا

التطور الايجابي للموقف ، وان تبادل الزيارات بين بولندا ودول أوروبا الغربية بما في ذلك فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا تدل على ذلك . ونأمل أن لقاء مدريد في ١٩٨٠ يتمشى تماما مع البيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي وخاصة مع اعلان المبادئ الصادر عن هذا المؤتمر مما يعطي دفعة جديدة لسياسة الانفراج . ومن المهام المهمة درء تهديد جولة جديدة من سياق التسلح الذي تتضمنه خطط منظمة حلف شمال الاطلسي الرامية الى تحديث وتطوير السلاح النووي والصواريخ . ومن المهم أيضا بذل جهود جديدة بتكثيف التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والاوروبي وخاصة في مجال الطاقة وحماية البيئة والنقل .

وان نحرم على ضمان التطور السلمي لاوروبا فاننا نفكر في أهمية هذه التحولات الايجابية بالنسبة الى العالم كله ومن المعروف ان السلام والانفراج كل لا يتجزأ وان أية تغيرات ايجابية يجب ان تشمل كافة مناطق العالم بحيث يكون لها طابع دائم لا رجعة فيه . ونحن على يقين من أن أوروبا التي تعيش في سلام يمكن أن تساهم مساهمة بناءة لائقة بها في تعزيز الأمن والتعاون الدولي . وكما استطعنا أن نعزز الأمن في أوروبا ونعمق الثقة بين دول الشرق والغرب ، ازادات أهمية هذه المساهمة . وفي الوقت الحالي فمن الواجب ان نحاول اقامة نظام فعال للامن في أوروبا قائم ليس على توازن الرعب أو على وجود كتل متعارضة لها هياكل عسكرية وسياسية متطورة ولكن على الحقائق السياسية والاقليمية وعلى تبادل الثقة وحسن النية والمصالح المشتركة . أن نظرة كهذه لاوروبا التي تركز على الوحدة - وليس على الانقسام يجب في رأينا ورأي حلفائنا أن تتحول الى برنامج عمل للدول الاوروبية .

وانا انتقلنا الى المشاكل الآسيوية ، نود من فوق هذه المنصة ان نعلن عن تعاطفنا الحار مع شعب فييت نام الذي خلال كفاح طويل من أجل التحرر الوطني والاجتماعي قد ساهم مساهمة كبيرة في عملية تصفية الاستعمار وتأكيد الذات القومية وذلك على الصعيد العالمي . اننا نؤيد جهود جمهورية فييت نام الاشتراكية التي ان قاومت العدوان وعارضت الضغوط الخارجية الدائم شرعت في مهمة صعبة وهي اعادة بناء بلدهدمته الحرب الطويلة والوحشية . أن شعب فييت نام ببطولته وآلامه كسب تفهمنا وتأييدنا ومعونتنا ، مثله مثل شعبي لاو وكمبوتشيا .

ان شعب بولندا ان تأثر بصورة خاصة بمدى المعاناة التي تسبب فيها نظام بول بـوت ، وما ارتكبه من جرائم ضد شعب كمبوتشيا ، انما يقرن ما بين معنة هذا الشعب ومحنتنا التي تمثلت في قيام النازية بآبادة شعبنا . ولذلك فاننا نعتبر أن اسقاط نظام بول بـوت واطلان قيام جمهورية كمبوتشيا الشعبية من الأحداث السياسية الهامة . ان الاعتراف الدولي بها يعتبر في رأينا شرطاً ضرورياً يساعد على احلال السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

اننا نأسف لعدم احراز أى تقدم في التسوية السلمية والعدالة لمشكلة الشرق الأوسط . ان الاتفاقية الانفصالية لم تقربنا من التسوية بل على عكس من ذلك فقد أدت الى مزيد من التوتـر والصعوبات . اننا نعتبر أن أية مبادرات تتخذ في هذا المجال يجب أن تهدف بالفعل الى التوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وفقا لمتطلبات أمن جميع الأطراف المعنية . ان أية مبادرات يجب أن تأخذ في الاعتبار حقوق شعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة له . ان هذا الحق ، وكذلك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، يحظيا على الصعيد الدولي بتأييد متزايد .

اننا نؤيد بالكامل جهود شعبي زبابوى وناميبيا لتحقيق الاستقلال الحقيقي . ونؤيد موقف هذين الشعبين في رفضهما أية حلول خادعة تهدف في الواقع الى الابقاء على الاستعمار الجديد وعلى العنصرية . اننا ندين سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا وسياستها التي تهدد استقلال الدول الأفريقية ، ونؤيد نشاط منظمة الوحدة الافريقية للقضاء على آثار السيطرة الامبريالية والاستعمارية ومن أجل تصفية سياسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية في جميع اشكالهما .

لقد رحبنا باعلان سقوط الديكتاتورية الفاشية في نيكاراغوا . اننا نحبي شعب نيكاراغوا ونتمنى له النجاح في اعادة بناء بلاده وفي تحقيق تطوره التقدمي .

ان بولندا تشارك المخاوف التي سببتها على الصعيد الدولي أعراض سياسة السيطرة والهيمنة . وبالتالي نؤيد الاقتراح المقدم أول أس من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد أندريه غروميكو بادراغ بند في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بعنوان "عدم قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" . ان وفد بولندا على يقين من أن مناقشة هذه المشكلة الملحة واعتماد

قرار مناسب بشأنها ، ينطويان على مساهمة هامة في الكفاح من أجل ازالة العقبات التي تعترض طريق الانفراج ودعم الأمن على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول .

ان بولندا كدولة اشتراكية فخورة بتقاليدها في الكفاح " كفاحننا من أجل حريتك وحررتنا " ، وستقف الى جانب الشعوب التي تكافح من أجل استقلالها وحصولها على حريتها ومن أجل حقها في السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي واحتلال المكان اللائق بها في الأسرة البشرية ، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان واحترامها وتطويرها الحقيقي . وتمسكا بهذه الأهداف والمثل العليا ، فان بولندا في السنوات الـ ٢٦ الماضية قد أرسلت لأكثر من مرة بممثلها السياسيين والعسكريين في بعثات للحفاظ على السلام في مختلف بقاع العالم . ونلاحظ بارتياح أن عددًا متزايدًا من الدول والقوى السياسية قد أدخلت هذه الأهداف النبيلة في برامج عملها . ان نتائج مؤتمر القمة الأخير لدول عدم الانحياز المنعقد في هافانا قد دلت على ذلك، ضمن أمور أخرى . وقد رحبت بولندا بنتائج هذا المؤتمر واعتبرتها انعكاسًا للدور المتزايد البناء لحركة دول عدم الانحياز .

ان موضوع إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية يهيم اليوم بصورة ملحّة جميع دول العالم دون استثناء ، وينعكس هذا في المناقشة العامة في هذه الدورة وفي مناقشات العديد من المنظمات الدولية الأخرى .

انه موضوع هام وملح نظرًا لأن جميع دول العالم ، حتى ولو على درجات مختلفة تواجه مشاكل اقتصادية تتعلق بنموها . انه موضوع معقد في نفس الوقت لأنه يتعلق بتخطيط المبادئ الظالمة التي كانت تحكم فيما مضى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما يجعل من الصعب على العديد من الدول اجراء التحولات الضرورية في هيكلها الاقتصادية . اننا نعتقد أنه في ظروف كهذه ، فان الطريق السليم لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والتغلب على الصعوبات الحالية ، يمر قبل كل شيء آخر بالتعاون الاقتصادي الدولي على أساس مبدأ المساواة والسيادة وعدم التفرقة وتبادل المزايا .

وفي رأينا أن الجهود التي تبذل لتحقيق هذا الغرض ، يمكن أن تتضح في البحوث التي تجرى على الاتجاهات طويلة الأمد للتقدم الاقتصادي في مختلف بقاع العالم والتي يمكن أن تلعب دورًا هامًا في هذا الصدد . ان هذه البحوث يمكن أن تدخل في اطار التعاون المثمر لصالح مختلف مناطق العالم سواء كانت تمثل دولًا متقدمة أو نامية ، وسوف نقدم في الوقت المناسب مشروع قرار في هذا الشأن .

ان بولندا تفهم تماما وتنظر بعين العطف الى آمال الدول النامية فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونحن وقد حررنا من الاستقلال لسنوات طويلة ، قد ورثنا وضعا من التخلف الخطير . ومنذ وقت قريب كان علينا نحن أيضا أن نعيد بناء بلادنا بعد الدمار الذي تسببت فيه الحرب العالمية الثانية . اننا بالتالي نولي أيضا أهمية كبيرة لتنفيذ المبادئ التقدمية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية مما يخدم على المدى الطويل المصالح العادلة لجميع الدول . ان مثل هذا الأسلوب يجب أن ينعكس في استراتيجية التنمية الدولية للشامانيات ، وهي الاستراتيجية التي تشترك بولندا في وضعها .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يجب أن نتحلى بقدر كبير من الابتكار ومن الارادة السياسية وأن نبذل جهدا مشتركا لتطبيع الأوضاع الاقتصادية الدولية . ان هذه الجهود يجب أن تشترك فيها جميع الدول ، وحتى تنجح فانها يجب أن تكون مبنية على التقييم السليم لمساهمة كل دولة في ضوء امكاناتها الصناعية والعلمية والتكنولوجية ومواردها من المواد الخام . ومن المسلم به أن مثل هذه المساهمة أو الحصة يجب أن تختلف باختلاف الدول ، فهناك دول لقرون عديدة قد استفادت من العلاقات الاقتصادية غيرالقائمة على المساواة بين الدول ، وهناك دول لم تستغل الآخريين ، بل أكثر من ذلك كانت فيما مضى ضحية الاستغلال الاقتصادي الأجنبي ، ودمرت مكتسباتها بسبب الحرب البيولوجية والاقتصادية ، تلك الآثار التي نشعر بها حتى اليوم . ان مثل هذا الأسلوب من شأنه تعزيز مبدأ العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبما أن اقتصاد بولندا يدخل في النظام الاقتصادي العالمي ، فاننا لا يسعنا الا أن نشعر بمساوئه وخاصة مساوئ مبدأ الحماية وباقي أشكال التفرقة كالارتفاع التضخمي في الأسواق الدولية لأسعار المواد الخام والوقود والسلع المصنعة اللازمة لنا .

اننا نسمى الى تلمس امكانيات الاقلال من آثار هذه المظاهر السلبية على الصعيد الدولي ، سواء في اطار العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف . ان التعاون في اطار مجلس التعاون الاقتصادي يكتسي بالنسبة لنا بأهمية خاصة . ان جهودنا في هذا المجال توأكب مساهمتنا في الجهود الدولية على أساس المبادئ التي ذكرتها توا .

ولتنفيذ فكرة المشاركة في التنمية ، اعتمدت بولندا أخيراً برامج حكومية تهدف الى توسيع التعاون مع بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . اننا نعلن عن استعدادنا لمواصلة ولتطوير التعاون عن طريق استخدام خبرائنا في الدول النامية ، وكذلك بتدريب الطلاب والاختصاصيين في بولندا . اننا نؤيد تماما التوصيات والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ٣٥ / ١٣٣ حول زيادة دور الوكالات المتخصصة في تدريب الأفراد المؤهلين للدول النامية ، ونحن نعلن عن استعدادنا للتعاون في تنفيذ ذلك .

اننا نزيد ونوسع بصورة مستمرة علاقاتنا الاقتصادية بالبلدان النامية . ونحن نرتبط مع عدد كبير منها عن طريق التبادلات التجارية النشطة والتعاون الصناعي ، بأشكال متعددة وجديدة ، من بينها المؤسسات المشتركة ، والتعاون العلمي والتكنولوجي متعدد الأشكال ، وتوسيع نطاق الأنشطة في مجال اعداد الكوادر على مستويات مختلفة من أجل اقتصادياتهم القومية . ان نقص الأفراد المؤهلين يعتبر في الوقت الراهن واحدا من العقبات الرئيسية التي تعاني منها العديد من الدول النامية ، وهو أمر يجب التغلب عليه .

اننا نتفهم تماما أن أغلبية الدول النامية — بالإضافة الى تعبئة طاقتها الذاتية ومواردها والتي تعتبر العامل الأساسي للتنمية — تحتاج الى معونة خارجية . وهذا ينطبق بصورة خاصة على الدول التي لها أقل دخل قومي . ان بولندا تبذل جهدا ملموسا في هذا المجال بقدر امكانياتها وفي اطار نظام التعاون الاقتصادي مع الخارج . اننا نولي أهمية خاصة للتعاون العلمي والتكنولوجي . ولذلك فاننا نؤيد الأهداف المحددة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لصالح التنمية ، الذي انعقد مؤخرا في فيينا . وحتى نجد حلولاً تكنولوجية جديدة وفعالة ، وحتى نقتصد في استخدام الطاقة ، ونستغل بصورة أرشد موارد الفحم ، وحتى نجد مصادر بديلة للطاقة فإنه من الضروري أن يتم التبادل الحر للمعلومات العلمية ، وأن تتضافر الجهود الخلاقة لجميع الدول .

ان التقدم الاقتصادي المنسجم للعالم أمر ممكن . اننا نرفض النظرة المشائمة الى عالم الغد ، وهذا يتطلب الحاجة الى توسيع أكثر للتعاون الاقتصادي الدولي . وفي هذا الصدد فان أوروبا تقدم فرصا لتكثيف التعاون الاقتصادي من خلال استخدام أهم أجهزة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .



ان خبرة العديد من الدول ، وخاصة الدول النامية ، تثبت أن النمو الاقتصادي المناسب يرتفع بالعوامل الاجتماعية . لذلك ، فان رأى وفد بولندا ، وتمشيا مع مشروع القرار الذى قدمناه يجب أن نولي أهمية أكبر للمشاكل الاجتماعية أثناء الاعداد للعقد الثالث للتنمية . ويتضمن ذلك أمورا هامة من حيث ظروف معيشة الانسان وكرامته ، والتوزيع العادل للدخل القومي ، وضمان التمتع بفرص التعليم والرعاية الصحية ، ومنح المرأة حقوقا متساوية ، وتوسيع الرعاية بالطفل .

ان الاحتفال بالعام الدولي للطفل في بولندا ، الذى تبلور في افتتاح مركز لصحة الطفل في وارسو في ذكرى نحيايا الحرب العالمية الثانية من الأطفال ، سوف يسهم - في رأينا - في زيادة انجاز الأعمال الخاصة بمشروع ابرام معاهدة دولية لرعاية حقوق الطفل ، كما اقترحت بولندا . اننا نعطي ثقلا كبيرا لخلق أفضل ظروف معيشة للأسرة بوصفها وحدة المجتمع الأساسية ، وقد انعكس ذلك في نشاط جهاز حكومي هو مجلس شؤون الأسرة الذى انشئ ويعمل تحت رعاية مجلس الوزراء في جمهورية بولندا الشعبية .

ويمكن أن نستخلص في ضوء ما قلته ، وما سمعناه هنا في البيانات التي ألقيت من فوق هذه المنصة ، النتيجة التالية : اننا نعيش في عالم يمتلئ بالمشاكل الصعبة ولكنه يمتلئ في نفس الوقت بالأمل والتطلعات . لقد حضرنا هنا ، كما نفعل كل عام ، ليس فقط لحصر المشاكل الصعبة ، ولكن قبل كل شيء آخر ، لكي نحل هذه المشاكل عن طريق الجهد المشترك ، وبصورة منصفة وبناءة . آخذين في الاعتبار ضرورة تحقيق مستقبل أفضل للانسان .

لقد سمحت لنفسي بأن أبدا بياني بالاشارة الى أحداث محزنة حدثت في الحرب العالمية الثانية منذ أربعين عاما . وختاما ، أود أن أعلن عن يقيني بأن العالم قد أصبح عالما أكثر أمنا منذ ذلك التاريخ . وينبغي ألا نألو جهدا كي يستمر هذا التطور المفيد ، وكي نعمق جهودنا من أجل السلام والتقدم ورفاهية جميع الشعوب . وبهذه الروح يود وفد جمهورية بولندا الشعبية أن يعمل خلال هذه الدورة الحالية للجمعية العامة .

السيد هان نيانلونغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : اسمحو لي ، قبل كل شيء ، أن أقدم تهاني اليكم لا نتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . انني آمل باخلاص أنه تحت رئاستكم ، فان الدورة الحالية سوف تحقق نتائج ايجابية . واسمحو لي

أيضا أن أعبر ، نيابة عن الوفد الصيني ، عن ترحيبنا بوفد سانت لوسيا لانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة ، مؤمنين بأنها سوف تقوم بدورها في الشؤون الدولية وفي أعمال الأمم المتحدة . ان الدورة الحالية هي الدورة الأخيرة للجمعية العامة في السبعينات . ونحن على وشك الدخول الى الثمانينات ، ننظر الى الماضي ونتجه الى المستقبل ، يراودنا الأمل وفي نفس الوقت ندرك مدى أهمية المسؤوليات الجسيمة التي نضطلع بها .

لقد كانت السنوات العشر الأخيرة سنوات غير عادية . ان النمو والتدعيم المتزايد للعالم الثالث يعدان تغييرا هاما في الموقف الدولي خلال تلك المدة . ان المزيد من البلدان المقهورة قد حصلت على استقلالها الوطني بعد أن خاضت بنجاح صراعات طويلة . ان شعوب البلدان الصاعدة تتصدى بحزم للعدوان الأجنبي والتدخل وتدافع عن استقلالها الوطني وسيادتها كدول . وهي لا تقنع فقط بالاستقلال السياسي الكامل ، ولكنها مصممة على التخلص من التبعية الاقتصادية والتخلف . لقد عملت بجد لتنمية استقلالها الوطني ولبناء بلدانها وحققنا دلائل نجاح في هذا الصدد . انها تعمل بجد لا يكل ، وتعزز تعاونها من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وهي تقود نضالا كبيرا من أجل السلام العالمي وضد سباق التسلح الذى يزداد شراسة يوما بعد يوم الآخر فيما بين القوى العظمى وضد سياسات الامبريالية والمهيمنة والعدوان وبذلك تقدم اسهاما له ثقله في هذا الميدان . ان بلدان العالم الثالث ان تقوى وحدتها وتحافظ على كفايتها تلعب دورا متزايد الأهمية على الساحة الدولية ، ولقد أصبحت قوة ذات أهمية قصوى في الساحة السياسية العالمية . ان نظرة الامم المتحدة قد مرت بتغييرات كبيرة . وسيكون من المستحيل بالنسبة الى قوة أو قوتين كبيرين أن تتصرفا بمصير العالم حسب هواها .

وجنبا الى جنب مع نهضة شعوب بلدان العالم الثالث ونمو قوتها فان أوروبا الغربية واليابان والبلدان المتقدمة الاخرى ازاء التهديد بالعدوان والتوسع والمهيمنة تضاعف يقظتها وتوثق وحدتها وتعزز امكانياتها الدفاعية حفاظا على سيادة وأمن دولها . وهي تمارس أيضا نفوذا ايجابيا على الدفاع عن السلم والامن العالميين وعلى تطور الموقف العالمي في اتجاه ملائم .

بيد أنه لا يتعين علينا أن يفرب عن بالنا الجانب المثير للقلق لتطور الموقف الحالي . ففي العقد الاخير كان التنافس شرسا بين القوتين العظميين مما أدى الى حدوث تغييرات هائلة في الموقف الدولي . وبصفة خاصة أن القوة العظمى التي وصلت متأخرا تنمو عدوانيتها ومغامرتها بصورة ظاهرة . وهي ان ترفع شعارى " نزع السلاح " و " الانفراج " ، فانها تكشف بصورة محمومة التوسع في أسلحتها بنطاق وسرعة لا نظير لهما . وسواء يتعلق الامر بأسلحة نووية أو بأسلحة تقليدية وسواء أكان ذلك برا أو بحرا أو جوا ، فانها تعمل على أن تحقق تفوقا ساحقا . واعتمادا على امكانياتها العسكرية المتزايدة بسرعة ، تواصل " استراتيجية هجومية " عالمية . وهي تستخدم بصورة متزايدة عملاء وتنظم المرتزقة ليشنوا العدوان المسلح غير الحذر وللقيام بالانقلابات العسكرية في بلدان أخرى . ومن أجل تطويق أوروبا والسيطرة على طرق استراتيجية ، والاستيلاء على الموارد الاستراتيجية والتعجيل بتوسيع والنشر الاستراتيجي لهيمنتها العالمية ، فانها وجهت بصورة متزايدة عدوانها على افريقيا ، والشرق الاوسط ، ومنطقة الخليج وجنوب شرق آسيا . وتثبت الحقائق أن هذه القوة الأعظم التي وصلت متأخرا هي المصدر الرئيسي لتهديد السلم والامن العالميين وأنها تشكل أخطر بؤرة لحرب عالمية جديدة . وأمام هذا الواقع الاليم ، فان عددا متزايدا من الناس يتحدثون عن " الثمانينات " على أساس انها سوف تكون " أكثر احتداما بالخطر " ويتحدثون عن امكانية تفجر حرب عالمية جديدة . وملاحظتهم هذه ليست غير ذات أساس .

ان هذه القوة الاعظم التي تواصل في كل مكان انتهاج سياسة الهيمنة قد اقترحت بوقاحة من على هذه المنصة ادراج مسألة عنوانها " عدم جواز استخدام الهيمنة في العلاقات الدولية " . ومن الواضح أن ذلك ليس الا تكتيك أحمر وعادي يرمي الى " اخداع الناس " والى كسب السمعة الطيبة بالوسائل الديماغوجية . انها تريد الهيمنة تحت ستار معارضة الهيمنة . ولكن " الهيمنة " معناها الصحيح الذي لا يقبل أى تفسير مغرض . وفي عالم اليوم ان من الحقائق الموضوعية المعروفة تماما أننا نعرف جميعا من هو الذي يمارس الهيمنة ومن هو الذي يعترض عليها . وهذا ما لا يمكن تغييره باية كلمات زائفة ومضللة .

اننا متفائلون بالنسبة الى مستقبل الانسانية . وتقدم لنا الثمانينات التحديات ، ولكننا نعدنا بآمال جديدة . واننا نعتقد بأنه في نهاية المطاف أن الشعب هو سيد مصيره . ان التجربة التاريخية تعلمنا أنه لا بد من مواجهة الحقيقة مواجهة تامة . ولكن الامر الاكثر أهمية هو تغيير هذه الحقيقة . والحقائق المرة تعلمنا أن الهيمنة تعني العدوان والحرب . ولا يتأتى السلم من ذاته ولا يتسول . ان السلم يكتسب بالنضال فقط ويستمر فقط بالعمل . ان مكافحة الهيمنة والدفاع عن السلم العالمي هما شقان لقضية واحدة ، ونعتقد ان القضية العادلة للسلم العالمي ستواصل انتصارها طالما أن جميع البلدان والشعوب المحبة للسلم متحدة وتدأب على معارضة الهيمنة والتحركات المحبطة للأمل . ان مستقبل الانسانية والعالم لهو مستقبل مشرق .

ان حركة دول عدم الانحياز التي تعتمد على أسس واسعة تشكل اليوم قوة مهمة في الساحة الدولية . فيفضل الجهود المتضافرة للغالبية الكبيرة من الدول الاعضاء وبعد نضال حاد ومعقد ، فان المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، قد أحبط مؤامرات الانشقاق والتخريب وحافظ على المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز وصان وحدتها وذلك نجاح له مغزاه أحرزته حركة عدم الانحياز في سعيها على طريق كنه عقبات . وخلال الاعوام الاخيرة ، فان القوة العظمى التي تزعم أنها " الحليف الطبيعي " لحركة عدم الانحياز حاولت جاهدة ، ومستخدمه في ذلك عملاءها ، أن تجر هذه الحركة الى فلك استراتيجيتها العالمية . ولكن مناورتهم غير الشعبوية والحمقاء لم تعمل الا على حمل البلدان غير المنحازة على كشف وجوههم الحقيقية .

ان الصين قد قدرت دائما والى حد كبير مبادئ الاستقلال ، والسيادة ورفض الكتل التي

أخذت بها حركة عدم الانحياز ، وأيدت الموقف العادل لهذه الحركة المتمثل في مكافحة الإمبريالية والاستعمار والسيطرة الأجنبية والهيمنة في كل أشكالها . وان حكومة وشعب الصين يأملان بإخلاص أن يريا بلدان عدم الانحياز وقد وحدت صفوفها من أجل ابعاد التدخلات الأجنبية ومن أجل القيام بدور فعال في النضال من أجل الحفاظ على السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية لكل دولة من هذه الدول ومن أجل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد والسلم العالمي .

ان الهند الصينية احدى النقاط الساخنة في التوتر الدولي الحالي ، وهي نقطة تثير قلق المجتمع الدولي بصورة عميقة .

وكما هو معروف لدى الجميع ، فان المشكلة الرئيسية للموقف في الهند الصينية هي العدوان البربري الذي تعرضت له كمبوتشيا . فعند نهاية العام الماضي تقريبا ، شنت فييت نام غزوا مسلحا ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي دولة ذات سيادة ، واحتلت بالقوة مناطق واسعة من أراضيها وأقامت نظاما عميلا هناك ، وعرضت هذا البلد لعمليات تخريب لم يسبق لها مثيل . ان هذا العدوان السافر الذي قامت به فييت نام لا يعد فقط عملا ضد رغبة الشعب الفيتنامي لاعادة التعمير والبناء السلمي بعد الحرب ، ولكنه يشكل كذلك مساسا باستقلال وسيادة كمبوتشيا ووحدة أراضيها . انه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الانسانية للقانون الدولي . وفي بداية هذا العام ، فان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اجتمع على وجه السرعة بشأن هذا الموقف الأخير . وخلال اجتماعات أخرى ، فان الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة قد أدانت بقوة أعمال العدوان التي قامت بها فييت نام وطالبت بالجلاء العاجل والفوري للقوات الأجنبية من كمبوتشيا . وبسبب استخدام حقوق الفيتو المتعسف من قبل أحد أعضاء المجلس الدائمين ، لم يستطع هذا المجلس اعتماد قرارات في هذا الصدد أو اتخاذ تدابير فعالة . ان أكثر من ستة أشهر قد مضت منذ ذلك الحين ، ولكن فييت نام بدلا من أن توقف عدوانها ضد كمبوتشيا ترسل اليها تعزيزات تمهيدا للقيام بهجوم جديد ، وبالتالي ، فان ذلك يشكل تهديدا بالنسبة لكل منطقة جنوب شرقي آسيا . ان الآلام التي يتعرض لها شعب كمبوتشيا اليوم يمكن أن تلحق غدا بأية شعوب أخرى في العالم . وهل يسمح لممارسة سياسة القوة أن تمضي دون مراجعة في وقتنا الحاضر ؟ اننا نشعر بالارتياح لأننا نلاحظ أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية بصدد تقييم هذه التجربة ، وبصدد تعديل سياستها ، وهي تجمع على نطاق واسع جميع القوى الوطنية تحت راية الوحدة الوطنية والديمقراطية وتقوم بنضال بطولي من أجل أن تخرج جميع الغزاة الفيتناميين من كمبوتشيا . ان التجربة التاريخية قد أثبتت وسوف تثبت على الدوام أن الأمة الضحية لأي عدوان أو لأي قاهر أجنبي لا يمكن أن تخضع الى الأبد ، وان قضيتها العادية ضد السيطرة الأجنبية سوف تنتصر يقينا .

ويجد ربنا أن نشير هنا الى أن نظام هونغ سامرين المزعوم نظام عميل فرضه المعتسـدون الفيتناميون بقوة السلاح ، وهو ان وضع نفسه في خدمة هؤلاء ، فانه يقمع الشعب بعنف في كمبوتشيا ، ومن الطبيعي أن مثل هذا النظام ينبغي أن يلفظ أنفاسه بواسطة شعب كمبوتشيا ، وأن يـدوان بواسطة شعوب جنوب شرقي آسيا والرأى العام العالمي . اما بالنسبة لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي ترفع عاليا لواء الاستقلال الوطني وتواصل الحرب من أجل الخلاص الوطني ، فانها هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا . ان كمبوتشيا بلد عضو في الأمم المتحدة ، والدفاع عن الحقوق المشروعة لكمبوتشيا الديمقراطية يتمشى تماما مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة . ان صيانة أغراض ومقاصد الأمم المتحدة واجب من واجبات كل دولة من الدول الأعضاء فيها ، ولا ينبغي أن يتطـص منه أحد ، والقرار الأخير الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية يعرب عن الموقف العادل الذى اتخذته المجتمع الدولي حيال العدوان المسلح الأجنبي ، ويقدم الدليل مرة أخرى على أن العدوان ضد كمبوتشيا الديمقراطية من قبل فييت نام ومن تستروا وراءها يعد عدوانا غير مقبول .

وبينما يمضي العدوان والتوسع الخارجي قدما ، فان فييت نام تمارس في الداخل سياسة اباداة عنصرية ، ومن ذلك مأساة اللاجئين من الهند الصينية التي يرتاع لها العالم . فمنذ أكثر من عام هناك حوالي مليون من السكان الأبرياء الذين اضطهدوا وطردوا بالقوة من ديارهم بواسطة السلطات الفيتنامية . ان عدد الا يحصى من اللاجئين قد مات في البحار أو هلك في البرارى ، وان مأزقهم المأساوى يعد من الأمور التي نادرا ما شوهدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وان هذه العملية التي قامت بها السلطات الفيتنامية قد نست مرة أخرى المبادئ الأساسية للإنسانية وأدت كذلك الى أعباء مالية ثقيلة وخطيرة تواجهها منطقة جنوب شرقي آسيا كما أنها قوضت الهدوء والاستقرار في هذه المنطقة . وفي المؤتمر الدولي الخاص بمشكلة اللاجئين من الهند الصينية الذى عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضي ، فان فييت نام تحت ضغط الرأى العام العالمي تصهدت شفويا بأن تراقب هجرة اللاجئين ، ولكنها في الواقع مازالت تضطهد هؤلاء اللاجئين وتصدرهم . وفي رأينا أن النقطة الرئيسية لتسوية مشكلة اللاجئين في الهند الصينية تكمن في حقيقة أن فييت نام ينبغي أن تفيير سياستها الرجعية التي تتمثل في الاضطهاد وفي طرد اللاجئين

خارج أوطانهم مستخدمة في ذلك أساليب القسوة والعنف . ان هذه المأساة الانسانية سوف تستمر ما لم نجد لها حلا من أساسها .

ان تردى الموقف في الهند الصينية الى الدرجة التي وصل اليها حتى اليوم له أسباب عميقة الجذور ، فهو ناجم على وجه التحديد عن سياسة العدوان والتوسع التي ينتهجها دعاة الهيمنة الصغار والكبار . ان أحدا لا يجهل أن الشعب الفيتنامي تحت قيادة الرئيس هوشي منه ، قد خاض نضالا طويلا وباسلا من أجل تحقيق التحرر الوطني وصون استقلال البلاد ، ولقد كان ذلك موضع تقدير من قبل شعوب العالم أجمع ، ولكن بعد وفاة الرئيس هوشي منه ، فان السلطات الفيتنامية خانت تدريجيا الخط السياسي الذي حددته هذا الرجل وأعطت بحماسة متزايدة سياسة التوسع في الخارج .



واعتمادا على مبادرة الاتحاد السوفياتي أخضعت هذه السلطات البلدان المجاورة الضعيفة للعدوان العسكري والاحتلال العسكري في محاولة لتحقيق حلمهم الخيالي بتحقيق الهيمنة الإقليمية عن طريق إقامة اتحاد الهند الصينية الفيدرالي يوضع تماما تحت سيطرتهم . واستغل الاتحاد السوفياتي المطامع التوسعية للسلطات الفييتنامية . لذلك فانه يستخدمها ويستخدم الهند الصينية كقواعد استراتيجية في جنوب شرق اسيا ويسعى ، مستخدما في ذلك فييت نام ، الى ان يمارس سيطرته على جنوب اسيا ولكي يقيم بالتالي نظاما للامن الجماعي في جنوب شرق اسيا الامر الذي يمكنه من تأمين مركزه في المحيط الاطلسي والمحيط الهندي . ويمكن ان نرى بصورة أوضح ان الغزو وأعمال السيطرة التي قامت بهما فييت نام ضد البلدان المجاورة ليست على نطاق مشكلة محلية ولكنها احدى المكونات الهامة في جهد الاتحاد السوفياتي من أجل بناء نظام للامن الجماعي في آسيا ، وكذلك في استراتيجيته الرامية الى تأمين الهيمنة العالمية .

وفضلا عن ذلك فمن المعروف جيدا انه خلال النضال الذي خاضه الشعب الفييتامي من أجل الاستقلال والتحرر فان حكومة وشعب الصين وقفا بصلاية الى جانبه وقدموا اليه كل ما لديهم من العون والمؤازرة وشاركوا معه السراء والضراء . وفي نضالهما المشترك لفترة طويلة فان الشعبين قد عقدا فيما بينهما صداقة ثورية عميقة . والان نظرا الى ان الصين لا توافق على هذه السياسة العدوانية التوسعية ، فان الصين ينظر اليها من قبل فييت نام على انها عدوها اللدود . ان السلطات الفييتنامية قد شنت حملة محمومة من المعارضة والعداء ضد الصين ، ووصلت بها الوقاحة الى درجة القيام ، دون ما توقف ، بأعمال استفزاز مسلحة وتدخل في الحدود الصينية ، الامر الذي أضطر الصين الى ان تقوم بالرد المشروع عن حدودها ، وان علمنا هذا كان عادلا ولقد اسهم في ضرب صلف المعتدى ، كما اسهم في اقرار السلم والامن العالميين .

بالنسبة الى بلدان الهند الصينية الثلاثة القريبة من الصين ، فان حكومة وشعب الصين ايدا باستمرار النضال العادل لهذه الشعوب من أجل الحصول على الاستقلال الوطني والحفاظ عليه ، ومن أجل البناء الوطني وأمام التردى المستمر للموقف في الهند الصينية فان حكومة وشعب الصين لا يستطيعان الا ان يشعرا بالقلق العميق . اننا نرى ان الامم المتحدة عليها مسؤولية الزامية باتخاذ تدابير فعالة من اجل ان ترغم اولاً فييت نام على الانسحاب كلية وفورا من كمبوتشيا

وان توقف غزوها واحتلالها العسكريين لكبوتشيا وبالتالي ان تسوى المشكلات الاخرى المتعلقة بذلك . وبناء على اقتراح من خمس دول من رابطة امم جنوب شرق اسيا فان الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة سوف تدرس مشكلة الموقف في كبوتشيا ، ونحن نؤكد تأييدنا الصارم للمطالب العادل للدول الخمس في اتحاد جنوب شرق اسيا وجميع البلدان الاخرى المحبة للسلام ، ألا وهو ان جميع القوات الاجنبية ينبغي عليها ان تجل ودون ما تأخر عن اراضي كبوتشيا وهذا هو العنصر الاساسي في حل المشكلة الحالية في الهند الصينية . ان قضية الهند الصينية يجب ان تحل بواسطة شعوب المنطقة نفسها على اساس من احترام استقلالها وسيادتها ووحدة اراضيها دون اي تدخل اجنبي .

ان اعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية يتسم باهمية كبيرة بالنسبة الى السلام في منطقة شرق آسيا والمحيط الاطلسي ، وان حكومة وشعب الصين يؤيدان بقوة شعب كوريا في قضيتهم المقدسة لاعادة التوحيد المستقل والسلمي لبلادهم ، ويعتزمان باستمرار على محاولة انشاء شقين لكوريا وادانة الانقسام الحالي . ان القرار الذي تم اعتماده في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بتعزيز اعادة توحيد كوريا في ظل الاستقلال والسلم ينبغي ان يطبق تطبيقا كاملا . وينبغي على الولايات المتحدة ان تسحب بالكامل قواتها وتجهيزاتها العسكرية من جنوب كوريا ، وان تكف عن تقديم المساعدة العسكرية لهذه الاخيرة . ان قيادة قوات الامم المتحدة ينبغي ان تحل . ان كل ذلك سوف يشجع على حفظ السلام في شبه الجزيرة الكورية ويحقق اعادة التوحيد المستقل والسلمي لكوريا . ونحن نرى ان الاقتراح المقدم من الجمهورية الشعبية الديمقراطية لكوريا يتعلق باجراء مفاوضات فيما بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ، وتوقيع اتفاق سلام يكون بدلا عن اتفاق الهدنة وهذا اقتراح معقول ينبغي ان يصادف صدى مناسب . اما فيما يتعلق بمناقشة مشكلة اعادة توحيد كوريا عن طريق الحوار بين الشمال وبين الجنوب فتلك قضية تتعلق بالشعب الكوري وحده ، ولا ينبغي لاية قوة اجنبية ان تتدخل فيها . اننا نؤيد المبادئ الثلاثة والبرنامج المكون من خمس نقاط الذي قدمه الرئيس كيم ايل سونخ لتسوية مشكلة كوريا . ونؤيد الحوار بين الشمال وبين الجنوب في كوريا ، ويعدونا الامل في ان هذا الحوار سوف يؤدي الى نتائج ايجابية .

ان شعوب العالم تلاحظ بقلق الموقف في الشرق الاوسط . ان التطورات في الشرق الاوسط منذ الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة توضح ان جوهر مشكلة الشرق الاوسط لا يزال يكمن في

النضال بين الدول العظمى من أجل موارد البترول ، والمناطق الاستراتيجية ، والسياسة التوسعية لاسرائيل . ان احدي الدول العظمى تلتزم بموقفها المناهز لاسرائيل ، والدولة العظمى الاخرى استغلت كل الفرص المتاحة من أجل ان تقوم بعملية تسلل وتوسع من أجل اشاعة الفرقة بين الدول العربية لتقويض دعائم الاستقرار والسلم في الشرق الاوسط . ان سلطات اسرائيل لاتزال تعمل في عناد على اعاقة التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، وظلت تواصل هجماتها المسلحة على الجنوب اللبناني ، وتخضع الفلسطينيين والشعوب العربية الاخرى لتهديدات حربية جديدة ، واستفزازات جديدة . لا يزال هناك شوط طويل لا بد من قطعه من أجل التوصل الى حل شامل وتسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط .

وفي الفترة الأخيرة ، فان مزيدا من الدول ، وكذلك الرأى العام الدولي ، أصبحا يتفقان على أنه من أجل ان يكون هناك استقرار وسلم في الشرق الأوسط فمن الضروري احترام المصالح الوطنية العربية ، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . هذه هي الحقيقة ، وهذا هو الاتجاه العام ، ويجب ان نشير الى أن هذا الاتجاه المتزايد ، هو نتيجة للنضال العادل ، الذى يشنه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى على مدى سنوات طوال . ان التنفيذ النهائى للمطوحات الوطنية ولأهداف الشعوب العربية ، يتوقف اساسا على الوحدة الصلبة والنضال المستمر للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى . ومع ذلك ، فان الأمم المتحدة يجب ايضا أن تقوم بدورها ، تعزيفا لا مكانية التوصل الى تسوية لمسألة الشرق الأوسط .

وهنا نود أن نكرر ، أن حكومة وشعب الصين سوف يؤيدان دائما النضال العادل للشعوب العربية والشعب الفلسطيني . ونحن ندين بقوة ، توسع وتنافس الدولتين العظميين في الشرق الأوسط ، ونعترض اعتراضا قويا ، على المحاولة الشريرة لاحدى هاتين الدولتين لاثارة الفرقة بين الدول العربية ، كما نعترض على موقف اسرائيل الذى يعوق التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ان الأراضي العربية المحتلة لا بد أن تعود الى أصحابها ، وكذلك الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، واقامة دولته الخاصة . كل ذلك ، لا بد أن يتحقق ، ونأمل مخلصين في أن جميع الأطراف في العالم العربي ، سوف تبدي تفاهما متبادلا لبناء وحدتها ، وتعمل معا من أجل التعجيل بيوم نصرها .

ان شعوب الدول الافريقية تطالب بشكل متزايد ، بوضع نهاية سريعة للحكم العنصرى والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي . وفي السنة الماضية ، ويتأييد من شعوب أفريقيا والعالم بأسره ، وجدنا شعوب زيمبابوى ، وتامبيا ، وازانيا ، تحرز تقدما جديدة في نضالها التحررى ، وتوجه ضربات متزايدة وقوية للقوى العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا . ان هذه القوى العنصرية عن طريق نضالها العنيف تعزز من عملية القمع العنصرى في الداخل ، وتشن هجمات عسكرية في الدول الافريقية ، وتقوم بالأعباء معينة من أجل ان تحافظ على حكمها العنصرى في أشكال متخفية ، من أجل الحفاظ على مصالحها الثابتة \* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد شاهي ( باكستان ) .

وفي السنوات الأخيرة ، فان مقترحات عديدة من أجل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات لفضة استقلال زمبابوى وناميبيا ، قد تم التقدم بها على الصعيد العالمى . وقد قامت كثير من الدول الافريقية ، بجهود كبيرة تحقيقا لهذه الغاية . ان هذه الجهود تحظى بالتأييد والتعاطف من جانب المجتمع الدولى . ولكن حتى الآن ، فان هذه المفاوضات لم تسفر عن تقدم حقيقى ، بسبب تعنت القوى العنصرية . وتوضح الحقائق تمام الايضاح ان النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، والقوى العنصرية فى روديسيا ، هي العقبات الاساسية امام تسوية مشاكل زمبابوى وناميبيا ، التي كان من الواجب أن تسوى منذ زمن طويل . ان جميع الدول المحبة للعدل ، يجب ان تمارس ضغطا فعالا على العنصريين ، وان تؤيد بشكل نشط ، النضال التحررى للشعوب فى الجنوب الافريقى .

ان وضع حد مبكر للحكم العنصرى فى زمبابوى وناميبيا وتحقيق الاستقلال على اساس حكم الاغلبية الحقيقى ، سوف يؤدى الى اشاعة الاستقرار فى الموقف فى الجنوب الافريقى ، ويستعدان التدخل الخارجى ، وسوف يدفعان قدما النضال ضد الفصل العنصرى والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا . ان حكومة وشعب الصين ، كما كانا دائما ، سوف يؤيدان بصلاية النضال العادل لشعوب زمبابوى وناميبيا وآزانيا . ان الموقف الدولى الراهن ملائم تماما لصالح النضال التحررى فى الجنوب الافريقى ، ومع انه قد تكون هناك صعوبات ، الا ان الشعوب الافريقية فى وحدتها ونضالها المستمر ، وحدرها من التدخل الخارجى والتخريب الداخلى ، وبتأييد من الدول الافريقية والدول الأخرى والشعوب المحبة للعدالة ، سوف تحبط هتما الأعمال المهيبة للقوى العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا ، وسوف تحقق التحرر الكامل للقارة الافريقية بأسرها .

ويسعدنا ان نلاحظ ، انه منذ الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، والتي انعقدت فى السنة الماضية ، فان دور الامم المتحدة والدول الصغيرة والمتوسطة ، قد تعزز فى النضال من أجل نزع السلاح الحقيقى . وفى هذا العام ، وفى اطار الامم المتحدة ، انعقدت الدورة الاولى للجنة نزع السلاح ، ومؤتمر الدول الساحلية وغير الساحلية فى المحيط الهندى ، وسلسلة أخرى من الاجتماعات ، اتخذت فيها قرارات ذات صلة بهذا الموضوع . ان الدعوة لهذه الاجتماعات وعقدتها ، قد عكس السخط القوى من جانب الدول المحبة للسلام ضد التوسع العسكرى والاستعداد

للحرب من جانب الدولتين العظميين ، وهذا يظهر أيضا ان السيطرة على أجهزة نزع السلاح من جانب عدد قليل من الدول قد تم القضاء عليها ، وأصبح ذلك دون شك له أهمية ايجابية . ان وفد الصين قد شارك بنشاط في هذه المؤتمرات والاجتماعات ، وعرض وثائق بما في ذلك الاقتراح الصيني الخاص بعناصر برنامج شامل لنزع السلاح . ولقد كنا دائما نرى ان جميع الدول ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، بأسلحة نووية أو بغيرها ، من حقها ان تشارك في بحث وتسوية قضايا نزع السلاح على قدم المساواة تماما ، ولم يعد من الممكن بالنسبة الى أحد أن يستخدم الأمم المتحدة كمحفل للحديث عن مديح لبعض المفاوضات الثنائية ، أو أن يجعل أجهزة نزع السلاح تعمل لصالحه .

ان نزع السلاح النووي أمر بالغ الأهمية بالنسبة الى الجميع ، ولقد كنا ولا نزال نرى دائما ان الحظر الكامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية هو الاسلوب الاساسي ازاء نزع السلاح النووي ، والقضاء على التهديد بحرب نووية . ولكي يتحقق ذلك ، فان الدول الحائزة لأسلحة نووية ، يجب ان تتعهد بعدم استعمال أو التهديد باستعمال تلك الأسلحة النووية ضد الدول الاخرى غير الحائزة لها أو ضد الدول التي تدخل في مناطق خالية من هذه الاسلحة . اما فيما يتعلق بأسلوب تطبيق التدابير الكاملة لنزع السلاح النووي ، فمن المبادئ الهامة التي يجب ان تتبع في هذا الصدد - كما أشار بحق ممثلو عدد كبير من الدول - مبدأ ان الدولتين العظميين ، وهما صاحبتا اكبر ترسانات نووية ، يجب ان تكونا أول من يخفض اسلحته النووية .

عندما يحرز تقدم كبير في هذا الصدد ، فان الدول النووية الاخرى يجب ان تنضم اليهم فيما يتعلق بخفض الاسلحة النووية وفقا لمعدلات معقولة حتى يتم في النهاية تدوير الاسلحة النووية تماما . ونحن نعتبر هذا المبدأ منصفاً ومعقولاً . ومع ذلك ، فان اولئك الذين يتمسكون بتفوقهم النووي ويصممون على أن يتلمسوا السيطرة النووية يعارضون هذا المبدأ تماما وهم يحيدون فكرة أن تخفض كل الدول النووية في الوقت نفسه أسلحتها النووية بنفس النوعية وبنفس الكمية . ومن الواضح ان هذه خدعة ديمقراطية . والان ، حيث ان الدول الكبرى تتمتع بتفوق نووي هائل وتستطيع ان تخوض حرباً نووية في أى وقت بعدد كبير من الاسلحة النووية المتاحة لها ، هل يمكن لأى خطة لنزع السلاح النووي ان تجعل عالمنا أكثر أمناً وأكثر سلماً ان لم تغير الحالة السائدة الآن ؟ من الواضح أن نزع السلاح النووي الحقيقي وحده هو الذى يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الدولى ، ونزع السلاح النووي الحقيقي لا بد وأن يبدأ بخفض كبير في الترسانات النووية للدول العظمى . ان معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية التي وقعها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا تطالب بخفض هائل في الاسلحة الاستراتيجية ولا تنص على أى حد نوعي كبير لتطور الاسلحة . أنه لا عجب ان الكثيرين قد أشاروا الى ان هذه المعاهدة لا علاقة لها بنزع السلاح الحقيقي ، ويحدونا الأمل في أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سوف تتخذان تدابير عملية لتحقيق نزع السلاح النووي الحقيقي كما طالبت بذلك دول أخرى كثيرة .

ان تخفيض الاسلحة التقليدية مشكلة أخرى ينبغي ايلاء الأهمية لها . ونذكر الى تزايد خطر قيام حرب تقليدية على نطاق واسع ، نعيد ان تعلق نفس الأهمية على خفض الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية وان يسير ذلك بصورة متواكبة .

ان هذا هو العام الأخير في عقد نزع السلاح للأمم المتحدة . والأمر المؤسف هو ان اهداف عقد نزع السلاح التي علق عليها كثير من البلدان الأمل لم تتحقق للأسف . وقد اصبح على العكس من ذلك عقداً للتوسع المحموم في اسلحة القوى الاعظم . ما هو السبب في ذلك ؟ ان ممثلي بعض البلدان كانوا على صواب حينما قالوا ان المشكلة الاساسية تكمن في عدم وجود الصديق لدى القوى الاعظم بالنسبة الى نزع السلاح . وهذا يوضح ان لدينا مهام كبيرة ينبغي ان نواجهها في مجال نزع السلاح .

أما فيما يتعلق بالصين فانها تنادى بنزع السلاح الفعلي وتؤيد بقوة كل المقترحات المعقولة التي يمكن ان تسهم في تحقيق مثل هذا الهدف . وهي مستعدة للدخول في جهود دؤوبة فسي هذا الصدد .

ان التدهور ما زال مستمرا في الموقف الاقتصادي العالمي وذلك يشكل أحد العوامل الهامة في الاضطراب في الموقف الدولي الحالي . وان بعض البلدان المتقدمة والقوى الأعظم بصفة خاصة قد ألقت بأساليب عدة ثقل ازماتها وصعوباتها على البلدان النامية بحيث ان معدلات التضخم التجاري تتدهور كل يوم بصورة متزايدة على حساب هذه الأخيرة . وان الديون الخارجية التي تعاقدت عليها تتزايد جسامة بصورة مضطربة . وان كثيرا من البلدان النامية قد أكدت على أن وجود نظام اقتصادى دولي غير عادل هو السبب في كل الآلام التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي وهي تطالب بقوة باعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي . وهذا المطالب مشروع تماما ويتمشى مع مطالب غالبية دول العالم .

منذ خمس سنوات وبفضل الجهود التي بذلتها البلدان النامية فان الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت الاعلان الخاص ببرنامج العمل المتصل باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وذلك وثيقة أساسية ينبغي ان تستنير بها المفاوضات والحوارات حول المشكلات الاقتصادية المختلفة . ان خمس سنوات قد مضت ، ولكن الى أى مدى أمكن لهـذه المفاوضات والحوارات أن تتقدم ؟ انها لم تتقدم بصورة كبيرة ، بل انها تعثرت والجميع يعرف السبب . والسبب الهام هو أن هذه المفاوضات والحوارات قد اعاقتها القوات الاعظم بأساليب عدة ، ولا سيما منذ بداية هذا العام ، فان العقبات قد تزايدت . وعلى هذا النحو ففي الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي محافل أخرى خصصت للاقتصاد الدولي نجد أن كثيرا من المقترحات المعقولة قدمتها البلدان النامية فيما يتعلق بتغيير العلاقات الاقتصادية القديمة ، وان هذه القرارات والاقتراحات لم تعتمد . ان هذا الموقف غير معقول وينبغي الاستمرار . ان البلدان النامية لا زالت اكثر اذراكا لما ينبغي ان تفعله من أجل التقدم بالمفاوضات الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولا بد من تعزيز التضامن فيما بينها والتمسك بالميادى ومواصلة النضال وتنمية تعاونها في المجال الاقتصادي . ان برنامج أروشا الخاص بالاعتماد الجماعي على



الذات والمفاوضات المعتمدين في شباط/فبراير في المؤتمر الوزاري لمجموعة دول السبعين والسبعين والوثائق الاقتصادية المعتمدة أخيراً من قبل مؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز قد حددت مبادئ واضحة بالنسبة الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتعزيز موقفها في المفاوضات مع البلدان المتقدمة ، وذلك يترجم الارادة والرغبة المشتركة لبلدان العالم الثالث . وبفضل الجهود التي بذلتها البلدان النامية ، فان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالعلم والتكنولوجيا في خدمة الانماء الذي عقد مؤخراً قد أحرز النتائج الأولى ، ونحن مقتنعون بأن النضال التضامني لبلدان العالم الثالث سوف يسهم في التقدم المستمر للقضية العادلة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

لكي نحل بفاعلية المشكلات الاقتصادية الدولية ، ينبغي ان نعترف بالحق الكامل وبالموقف المتكافئ للبلدان النامية في اتخاذ القرارات في مجال الشؤون الاقتصادية الدولية . ومن الضروري للبلدان المتقدمة والبلدان النامية ان تلتقي من أجل التشاور فيما بينها على المستويات المختلفة ، وان تخرج الموقف من المأزق الحالي بأن تستكشف وتتخذ تدابير فعالة من أجل تضييق الهوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ، واقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة منصفة ومعقولة تقوم على المساواة والمزايا المتبادلة .

ان عدداً من الدول المتقدمة ، وقد ادرك أهمية اقامة حوار بناء مع دول العالم الثالث ، اتخذ في العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف تدابير ايجابية لزيادة مساعداتها الاقتصادية والعلمية والتقنية وتأييدها لانشاء برنامج متكامل للسلاح الأساسية وصندوق مشترك ، وهذا أمر ينبغي ان نقبله بالترحاب . ومن مصلحة البلدان المتقدمة ذاتها ، ان تعزز علاقات التعاون مع بلدان العالم الثالث على اساس احترام الاستقلال والسيادة والمساواة الفعلية ، وسوف يسهم هذا أيضاً في القضية المشتركة للسلام والاستقرار في العالم . ويحددنا الأمل ان عدداً اكبر من البلدان المتقدمة النمو سوف يدرك الموقف وسوف يستجيب لمطالب البلدان النامية .

ان الحكومة الصينية ترغب وبإخلاص أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في عام ١٩٨٠ بناءً على اقتراح من البلدان النامية سوف تقدم اسهاما هاما لازدهار اقتصاد البلدان النامية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ووضع استراتيجية دولية جديدة للتنمية . ان الحكومة الصينية سوف تعمل بالاشتراك مع بلدان نامية أخرى من أجل انجاز هذا الهدف . ان هذا العام هو الذكرى الثلاثين لانشاء جمهورية الصين الشعبية وفي هذه الأيام فان شعبنا يحتفل بحماسة بهذا العيد التاريخي العظيم ،

بمولد الصين الجديدة ينتهي الى الأبد ذلك العصر الذي كان الاستعمار يقهر فيه شعبنا ، ويبدأ عصر جديد في تاريخ الصين . وان الشعب الصيني بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد حصل على نجاحات كبيرة في مختلف مجالات البناء الوطني ، وبذلك أرسى قاعدة راسخة لتنمية لا حقة ، وان قضيتنا تحظى بتعاطف وتأييد كثير من أصدقاء وشعوب العالم الثالث . وانني أود ان اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لهم باسم حكومة جمهورية الصين الشعبية والشعب الصيني عن شكرنا الصادق .

وبوسعنا أن نؤكد أن الصين اليوم تختلف تماما عن حين الأمس ، ومع ذلك ، فان الصينيين مازال بلدا ناميا ، ومستواه الصناعي والزراعي والعلمي والتقني مازال قليل الارتفاع ، ولكي نفيسر هذا الموضوع رأسا على عقب ، فاننا تمشيا مع ارادة الرئيس ماوتس تونغ ورئيس الوزراء شو اين لاي قد اتخذنا قرارا بأن نجعل الصين دولة حديثة قبل نهاية هذا القرن . ومنذ هذا العام فاننا ركزنا جهود البلد كله حول انجاز تحديث الصين الاشتراكية . وان المهام التي تنتظرنا لهي مهام شاقسة دون أدنى شك . ولكننا مقتنعون أنه بفضل الجهود المتضافرة من كل شعبنا ، سوف ننجح بإنجاح المهمة التي أوكلها لنا التاريخ .

وفي القضايا العالمية ، فان بلادنا تتبع سياسة سلام خارجية دون ما تغيير تلك هي السياسة الأساسية التي نطبقها في علاقاتنا مع بلدان أخرى . ان الشعب الصيني يقوم الآن بالبناء الاشتراكي على نطاق واسع . ان الصين بلد واسع وبه عدد كبير من السكان ، وتحويل بلدنا الى دولة اشتراكية حديثة يتطلب جهدا كبيرا من عدة أجيال . وهذا يدفعنا الى العمل من أجل اقامة ظروف دولية سلمية دائمة ، ومنذ ثلاثين عاما بذلت الصين جهودا داعية لمكافحة سياسة العدو وان

والحرب والامبريالية والهيمنة ، وتأمين السلم العالمي وحيانته . وفي الظروف الحالية حيث الموقف الدولي مضطرب وخطر الحرب يتزايد دون توقف ، فان الصين كما كانت الحال في الماضي سوف تعمل بالاشتراك مع كل البلدان والشعوب المحبة للسلم من أجل التصدي للهيمنة والحفاظ على السلام العالمي .

ان الكفاح العادل لكل شعوب العالم يؤازر بعضها الآخر في القضايا العادلة وهذا يعطل على السير بقضية التقدم لدى الانسانية جمعاء . ان حكومة وشعب الصين يؤمنان بمبدأ الأممية ، ويؤيدان كل الشعوب والأمم المقهورة في نضالها ضد الامبريالية والاستعمار والهيمنة ، ومن أجل التحرر والتقدم الاجتماعي . هذا ما فعلناه في الماضي وهذا أيضا ما سوف نفعله مستقبلا . اننا سوف نقف دوما الى جانب شعوب مختلف البلدان . ان الصين الحديثة العصرية سوف تسهم دون شك في صون السلم العالمي ، وفي انماء التعاون الودي بين الشعوب ، وتعزيز قضية تقدم الانسانية . في بداية السبعينات قدم وفد جمهورية الصين الشعبية لكي يشارك في أنشطة الأمم المتحدة ، ومنذ عشر سنوات تقريبا اضاف الوفد الصيني جهوده الى جهود وفود الدول الأخرى في هذه المنظمة حتى يمكنها أن تنهض بالدور المناط بها من أجل صون السلم العالمي ، ومؤازرة نضال مختلف البلدان للحصول على الاستقلال الوطني ، وصون السيادة الوطنية والوحدة الاقليمية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك تعزيز التعاون بين الأمم . وقرب الثمانينات فان الوفد الصيني يصرح عن رغبته الحارة في أن يرى الأمم المتحدة وهي تجسد تماما التطلعات المشتركة لشعوب مختلف البلدان ، وأن ترجح أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأن تنهض بدور أكثر فاعلية وأكثر ايجابية في العلاقات الدولية . ان الصين مستعدة للعمل من أجل هذا الغرض مع البلدان الأخرى المحبة للسلم والعدالة .

شكرا للسيد الرئيس ، وشكرا للجميع .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٥٠